جمهورية مصر العربية

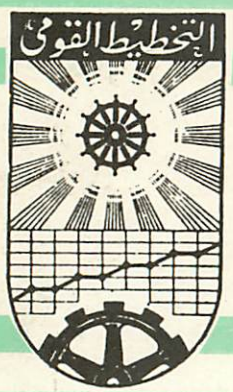

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٥١)

بعض قضايا التنمية الراهنة في جمهورية مصر العربية

اعداد

د. محمد سمير مصطفى

فبراير ١٩٨٨

اعادة طبع مارس ١٩٩١

المحتويات

مقدمة :

الفصل الاول : التنمية والغذاء

الفصل الثانى : التنمية والبيئة

الفصل الثالث : التنمية وهجرة الموارد البشرية الى الخارج

استخلاصات ونتائج

ثبت بالمراجع المستخدمه

قائمة بالقراءات المقترحة

مقدمـــــة :

استطاعت مصر منذ أن تبنت منهج التخطيط فى ١٩٦٠ تحقيق انجازات رائعـــة فى معظم المجالات الاقتصادية والاجتماعية • على انه بالرغم من هذه الانجازات المحسوسة ما تزال مسيرة التنمية فى مصر تمر بمشاكل كثيره يمكن حصر بعضها فيما يلى :ـ

١ ـ ارتفاع معدل النمو السكانى من جراء فشل التنمية فى تغيير احوال الناس•
٢ ـ زيادة الاعتماد على الخارج فى سد الاحتياجات الغذائية بفعل اختلال التـــوازن فى الزراعة •
٣ ـ ارتفاع حجم الديون وزيادة اعباء خدمة الدين السنوية بفعل تزايد العجز فـــى ميزان المدفوعات•
٤ ـ تهديد الانسان المصرى المستمر للبيئة التى تعوله وزويه بفعل تدخلاته الغيـــر رشيده •
٥ ـ وجود ظواهر النشاط الطفيلى والفساد الادارى •
٦ ـ المشاكل الخاصة بهجرة الموارد البشرية الدائمة والموقته •

ان الحـــل الحقيقى لمشاكل التنمية فى مصر ، يتطلب هجوما واسعـــا ومتكاملا على جبهه عريضه من المشاكل مجتمعه وليس بطريقـــة انتقائيـــه قد يترتـــب عليها تنمية مشوهه شديدة الاضرار باستقلال مصر الاقتصادى والسياسى • وبالاضافـــة الى هذا فان احداث اختراق حقيقى لمشاكل التنمية فى مصر يقتضى منا الا نفصل بيـــن السياسات الاقتصادية والسياسات الاجتماعية اذا اردنا تغيير احوال الناس بشكل حقيقى ، اذ انه من الثابت ان التركيز على العوامل الاقتصادية دون العوامل الاجتماعية فى العمليـــة التنموية يعد قصورا فى فهم طبيعة التنمية الشامله للشعوب •

ان قضايا التنمية الراهنه فى مصـــر عديده ومتشابكه ومن العسيـــر حصرهـــا وتناولها مجتمعه • وبالرغم من ذلك فان الدراسة الحالية ستتناول ثلاث قضايـــــا

اساسية باعتبارها من اهم القضايا التى يتوقع لها ان تواجه مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فـــــى الحقبه القادمه وهى :—

١ — قضية توفير الغذاء الكافى والصحى للملايين المتزايدة دوما .

٢ — قضية صيانة البيئة ففى كل مرة اســـفر التلوث وسيسفر عن خسائر اقتصادية هائله وقضـــــية انقاذ البيئة اكثر تعقيدا من اقصـــاء الخطر القاتل عنها .

٣ — قضية هجرة الموارد البشرية صونا لاغلى الموارد التنموية التى وهبهـــــــا الله لمصر من التبـديد والضياع .

ولمعالجة هذه القضايا فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفى التحليلى فـــــى محاولة البحث عن مسببات هذه المشاكل واستشراف الامكانـات المتاحة لحلهـــــا مع الاعتماد على مصادر البيـانات المتاحة محليا ودوليا .

الفصل الأول
التنميه والغذاء

يمثل الغذاء احد اهم عناصر الاحتياجات الاساسية للانسان وهى (الغذاء ـ المسكن ـ الملبس ـ التعليم ـ الخدمات الصحية) . وعلى الرغم من ان توفير الغذاء للانسان هو أرق متجدد دوما امام البشر فى جميع انحاء المعمورة الا انه يعد واحدا من ابرز الهموم القومية فى مصر لارتباطه بأمن مصر القومى بعناصره السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

أولا : مفهوم الامن الغذائى بمواجهة الاكتفاء الذاتى :

تخلط كثير من الكتابات بين مفهومين اساسيين اولهما مفهوم الامن الغذائى وثانيهما الاكتفاء الذاتى من الغذاء على الرغم من تباينهما الواضح .

فمفهوم " الامن الغذائى " يشير الى قدرة فئات السكان المختلفه فى اى بلد ما فى كل الاوقات على الحصول على الغذاء الكافى من اجل حياة صحية ومنتجه . ويتم تحقيق ذلك من خلال العناصر الاساسية التاليه :ـ

١ ـ اتاحة الغذاء وتوفره .

٢ ـ قدرة فئات السكان المختلفه على شرائه والحصول عليه .

اما مفهوم " الاكتفاء الذاتى " فيشير الى قدرة اى بلد على الوفاء بالاحتياجات الغذائيه الاساسية لمجموع السكان من خلال الانتاج المحلى للمواد الغذائية المختلفة بغض النظر عن اعتبارات الميزه النسبيه وقدرة البلد على توفير حصة كافية من النقد الاجنبى من عائد الصادرات المختلفه لسد العجز بين الانتاج المحلى من الغذاء واستهلاك السكان .

وينبغى هنا ان نفرق بين اللا امن الغذائى الحاد وذلك المؤقت فالحاد يشير الى استمرارية عدم كفاية الغذاء بسبب عدم امكانية الحصول عليه مما يؤثر على

تلك الاسر العاجزه عن شراء الغذاء وانتاجه .

اما الموقت فهو التدهور الوقتى لقدرة الاسر المختلفه للحصول على الغذاء بسبب ارتفاع الاسعار او نقص الانتاج او تدنى دخل الاسره ... هذا وقد يؤدى اللا أمن الغذائى الموقت فى أسوأ صوره الى ظهور المجاعات التى تنتج عن الحروب والفيضانات ونقص المحاصيل وعجز القدره الشرائيه لمجموعات السكان صاحبة الحاجة الماسه .

ومن المفهوم ان الاكتفاء الذاتى من الغذاء قد يتحقق برفض استيراد الغذاء وطبيعى الا يترتب على هذا بالضرورة تحسن الحاله الغذائيه للسكان ورفاهيتهم بل على العكس قد يسبب الاضرار بكلاهما (١).

---

(١) لمزيد من التفاصيل الخاصة بالتعريفات انظر :—

The world Bank, Poverty and Hunger:Issues and options for food security in Developing Countries, Washington, D.C., 1986.

Economic Development Institute, Food Policy Seminar, EDI Policy Seminar Report series Report No. 2,.Washington, D.C., June 1986 PP. 41-45.

J.Price Gittinger et al (eds.) Food Policy: Integrating supply, Distribution and consumption, EDI series in Economic Development, Baltimore, The Johns Hopkins university press, 1987 PP. 205-220.

عالم الفكر — "الامن الغذائى" المجلد ١٨ — الكويت وزارة الاعلام ١٩٨٧ الصفحات ٣ — ٥

هذا ويترتب على عدم كفاية الغذاء زيادة تعرض السكان للامراض وضعف الانتاجيه وضياع الاستثمار فى برامج التعليم بسبب تسربهم من مراحل الدراسة نظرا لمرضهم الناشىء عن سوء التغذيه بالاضافه الى مساهمتهم فى العمل الحقلى واعمال اخرى . وطبيعى ان يترتب على ضعف الانتاجية تدهور الانتاج ومن ثم نقص دخل الاسرة الذى يؤدى الى نقص وعدم كفاية الغذاء لاعضائها وهكذا تستمر حلقة التغذية الاسترجاعية الموجبه .

ثانيا : نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائيه ومستوى الاستهلاك الغذائى فى مصر

١ — نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية

تشير نسبة الاكتفاء الذاتى الى النسبه المئوية من اجمالى الاستهلاك الغذائى على المستوى القومى التى يسدها الانتاج المحلى . ولقد كانت مصر حتى بداية الستينات لا تعانى من العجز الغذائى باستثناء القمح ودقيقه ولكن مع اواخر الستينات وبداية السبعينات دخلت معظم السلع الغذائيه دائرة العجز الغذائى مع تدهور مستمر فى نسب الاكتفاء الذاتى من اهم السلع الغذائية وهى القمح ودقيقه والعدس والزيوت النباتيه واللحوم الحمراء والاسماك كما يوضحها الجدول رقم (١) الذى يشير الى انه كان هناك تقريبا اكتفاء ذاتى فى السلع الغذائية الرئيسية فى عام ١٩٦٠ حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الغذاء على المستوى القومى ٩٨٪ ، ثم اخذت هذه النسبه فى الانخفاض بصفه مستمره ، بلغت حوالى ٧٧٪ فى عام ١٩٧٤ ثم انخفضت الى ٥٦٪ فى ١٩٨٠ وتحسنت النسبة الى ٥٨٪ فى عام ١٩٨٥ وواصلت اتجاهها التصاعدى حيث بلغت ٦٤٪ فى عام ١٩٨٧/٨٦ .

جدول رقم (١)

نسبة الاكتفاء الذاتى لاهم السلع الغذائية فى ج ٠م٠ع خلال الفترة

١٩٦٠ / ٨٦ـ١٩٨٧

السلعه السنه	١٩٦٠	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧/٨٦
القمح ويشمل الدقيق	٥٣	٤٠	٢٤	٢١	٢٦
الذره الشاميه	٩٩	٨٧	٧٤	٥٦	٧٦
الارز	١٣٨	١١٢	١٠٧	١٠١	١٠٨
الفول	٩٧	٧٣	٦٩	١٠٠	٩٣
العدس	١٠٠	٧٣	٠٧	٢١	١٧
السمسم	٦٥	٣٩	٦٤	٢١	—
الزيت	١٠١	٤٥	٢٦	٢١	٣٦
السكر	٩٧	٨٣	٥٢	٥٠	٦٤
اللحوم الحمراء	٩٧	٩٠	٧٠	٧٠	٦٦
اللحوم البيضاء	١٠٠	٨٤	٧١	٧٠	٩٤
الالبان	٩٣	٩٢	٦٢	٦٥	—
الاسماك	٩٥	٨٥	٦٤	٦٧	٦٠
المتوسط	٩٨	٧٧	٥٦	٥٨	٦٤

— غير متاحة

المصدر : فوزى حليم ، محمد صبحى الاتربى ـ السياسات السعرية واستهلاك الغـــذاء فى ج ٠م٠ع ، الندوه القوميه للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية وزارة استصلاح الاراضى بالاشتراك مع الفاو ـ القاهرة ، ١١ ـ ١٦ ابريل ١٩٨٧ ص ٣٦٠

ولقد تضافر عدد من العوامل مجتمعه فى تدهور نسب الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الاساسية نجملها فيما يلى :ـ

أ ـ زيادة السكان

ب ـ زيادة دخول الافراد بسبب الهجرة الى البلاد النفطيه المجاوره .

جـ ـ تغير أنماط الاستهلاك بسبب الهجرة من الريف الى المدينة فالنزوح من الريف الى الحضر يترتب عليه انتقال السكان الوافدين الى الانظمه الغنية بالبروتين الحيوانى والدهون والفيتامينات بسبب زيادة استهلاك المنتجات الحيوانية .

د ـ نقص الفائض الغذائى الذى يزيد عن احتياجات السكان الريفيين لمواكبة النمو الحضرى المتزايد ، حيث أدى نقص الفائض فى القطاع الزراعى الى استيراد المواد الغذائية من الخارج بهدف سد هذه الاحتياجات مما ادى الى تآكل موارد النقد الاجنبى التى كان يمكن تحويلها الى الواردات الرأسمالية .

هـ ـ ضعف مستويات الانتاج للموارد الزراعية المتاحة كنتيجة لتدنى مستويات التقنيه والمدخلات الحديثه فى الانتاج الزراعى والجهود العلميه لزيادة الانتاج وكذلك ضعف الحوافز والسياسات الزراعية التى تشجع الانتاج .

هذا ويكشف النمط الخاص بتركيب الفجوه الغذائية من المحاصيل الزراعية الوارد بالجدول رقم (١) العجز المتنامى فى معظم المحاصيل الغذائية وبصفه خاصة القمح ودقيقه والزيوت النباتيه والسكر. وفى ظل الارتفاع المتواصل للاسعار العالميه بدأت قيمة الفجوه الغذائية تتزايد سنة بعد اخرى مما يشكل تزايدا مستمرا فى اعباء الدين الخارجى رخدمته بكل ما يستتبع ذلك من ضغوط سياسية حيث بلغت نسبة صافى واردات مصر الغذائية الى صادراتها الاجمالية بما فى ذلك الصادرات الغذائية ٨٤٫٧ % (متوسط ١٩٨١ ـ ١٩٨٣) جدول رقم (٢) .

جـــدول رقم (٢)

نسبة صافى واردات مصر الغذائية الى صادراتها الاجماليـــــه
بما فى ذلك الصادرات الغذائيـــة

السنه	الصادرات الاجماليه	الواردات الغذائيـة	% للصادرات الاجماليه
١٩٨١	٣٢٣٣ر٨٠	٢٨٦٧ر٣٠	٨٨ر٧٠
١٩٨٢	٣١٢١ر١٠	٢٥٩٦ر٦٠	٨٣ر١٩
١٩٨٣	٣٢١٥ر٢٥	٢٦٤٠ر٧٩	٨٢ر١٣

المصدر : احتسبت من المنظمه العربيه للتنمية الزراعية — الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية المجلد رقم ٦ — الخرطوم — ديسمبر ١٩٨٦ ص ص ٣٠٦ — ٣٠٨

وتتضح خطورة نتائج الزيادة القيمية للفجوه اذا علمنا ان الاقتصاد المصـــرى يستمد حوالى ٨٥٪ من موارده من النقد الاجنبى من مصادر لا تتصف بالاستقرار والاستمراريه مثل البترول ورسوم المرور من قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج .

٢ — مستوى الاستهلاك الغذائى فى مصر

ونتناول الان الاتجاهات الخاصة باستهلاك الفرد من اهم العناصر الغذائيـــة وهى السعرات الحرارية والبروتينات وذلك فى ضوء الاحتياجات الغذائية للمصريين من هـــذه العناصر :

أ — استهلاك السعرات الحراريـــة .

بالأشارة الى احتياجات الفرد من الطاقة فان الاحتياجات الدنيـــا المقرره من الطاقة للفرد يوميا فى مصر فى ظروف المناخ القائمة وسكان لهم نفس الصفـــات الفسيولوجية السائدة هى ٣٠٠٠ سعر حرارى للرجل البالغ الذى يؤدى عمـــلا

متوسطا ٢٢٠٠ سعر حرارى للمرأة البالغة التى تؤدى عملا متوسطا، وتتباين الاحتياجات السعرية تباينا كبيرا فى ضوء العمر والجنس والمناخ ونوع النشاط الجسمانى. كما تتغاير هذه الاحتياجات فى ضوء المعيار المستخدم (١). والان نشير الى مفهوم نقص التغذية بأنه الحصول على اقل من ١٫٢ مرة من مقدار الطاقة الضرورية للمحافظة على وزن الجسم اثناء الراحة او معدل الايض الاساسى (التمثيل الغذائى). وبظهور دلائل جديدة تفيد بأن هذا التقدير قد يكون منخفضا جدا، اصبح نقص التغذية يحسب على اساس ١٫٤ من معدل التمثيل الغذائى الاساسى (٢). هذا وبمراجعة ميزانية الغذاء لعام ١٩٨٩ التى تعد الاداة الاساسية لقياس المتوسطات القومية لاستهلاك الغذاء يتضح ان نصيب الفرد فى مصر حاليا من السعرات الحرارية يتفوق على الاحتياجات الدنيا المقرره المشار اليها، حيث بلغ نصيب الفرد السنوى من الحبوب ٢٧٤ كجم (٣) يمده بحوالى ٢٦٧٠ سعر حرارى يمثل نسبة ٧١٪ من اجمالى استهلاك الطاقة الذى يساهم فيه مجموع الاغذية الاخرى بحوالى ٢٩٪ من اجمالى نصيب الفرد البالغ ٣٧٧٢ سعر حرارى وذلك فى العام المذكور.

ويجدونا الاعتقاد ان البيانات الرسمية تبالغ فى تقدير نصيب الفرد من الحبوب فى ضوء الاعتبارات التاليه:—

(١) مبالغات مسئولى الزراعة فى المحافظات المختلفه فى تقديرات الانتاج الزراعى من المحاصيل لاشعار رؤسائهم بايجابية جهودهم وممارساتهم.

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر:
محمد عمرو حسين — الاحتياجات الغذائية للمصريين — ورقة عمل ضمن بحث (نحو وضع سياسة غذائية لمصر) — معهد التغذية — القاهرة ١٩٨٦.

(٢) منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة — التقرير العالمى عن الاغذية — روما ١٩٨٦ ص ٣٥

(٣) النسبة التحويلية المستخدمه هنا هى المتضمنه فى ميزانية الغذاء الصادرة عن الفاو: واحد كيلو جرام من الحبوب = ٣٢٨٥ سعر حرارى.

(٢) ارتفاع الفاقد التسويقى من الحبوب نتيجة لسوء التداول فى عملية الشحن والتفريغ والنقل والتخزين والتصنيع والذى قدرته بعض الدراسات بحوالى ٣ ـ ٨٪ من حجم الانتاج الكلى (١).

(٣) ارتفاع التلاشى النهائى للحبوب على مائدة المستهلك بسبب عادات المستهلك الغير رشيده وعدم وعيه بالعبء الواقع على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع قيمة واردات الحبوب حيث يقدر فاقد المستهلك بحوالى ١٢ر٢٪ (٢).

(٤) استخدام الخبز والحبوب كعلف للدواجن والماشية بسبب سوء تصنيع الاعلاف فضلا عن ارتفاع تكلفة الاخيره.

وتوضح التقديرات الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من البروتين فى مصر وجود فجوه واسعة بين كمية ما يتحصل عليه الفرد يوميا من البروتين وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين مستوى دخل الفرد ومصدر البروتين فى غذائه . وتوضح البيانات المتاحة الزيادة المضطرده فى متوسط نصيب الفرد من البروتين بالجرام يوميا فى مصر حيث بلغ نصيب الفرد من البروتين ٩١ر٢ جم يوميا فى عام ١٩٨١ منهم ١٥ر٣ جم مشتقه من مصادر حيوانية .

ومن هنا يتضح لنا ان متوسط نصيب الفرد اليومى من البروتين يزيد عن احتياجاته اليومية بحسب التوصيات الدولية (٣)، الا ان معظم ما يتحصل عليه الفرد فى مصر هو من بروتين مشتق من مصادر نباتيه حيث يتضح لنا الفرق الشاسع بين نسبة البروتين الحيوانى فى غذاء الفرد المصرى وغذاء الفرد فى الدول الغنية .

---

(١) هدى محمد صالح ـ الفاقد من القمح اثناء مرحلة الاستهلاك ـ مذكرة خارجية رقم ١٤٠٨ ـ القاهرة ـ معهد التخطيط القومى مايو ١٩٨٥ ص ٤٢ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٠

(٣) يقدر المستوى الآمن من البروتين للرجل بحوالى ٧٠ جم من الوزن وللمرأة ٦٠ جم لكل كجم من وزن الجسم ولمزيد من التفصيل انظر :
محمد سمير مصطفى ـ استهلاك الغذاء فى مصر ـ أبعاده ـ أسبابه ـ نتائجه مذكرة خارجية رقم (١٢٩٩) معهد التخطيط القومى ـ القاهرة ١٩٨١ .

جدول رقم (٣)

نصيب الفرد فى مصر بالجرام من البروتين النباتى والحيوانى

خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨١

السنة	نصيب الفرد فى اليوم من البروتين النباتى بالجم	نصيب الفرد فى اليوم من البروتين الحيوانى بالجم	% للبروتين الحيوانى فى اجمالى البروتين
١٩٧٥	٨٢ر٤	١١	١٣ر٣
١٩٧٦	٧٩ر٤	١٢ر٩	١٦ر٢
١٩٧٧	٧٩ر٦	١٢ر٢	١٥ر٣
١٩٧٨	٨٥ر٩	١٣ر٩	١٦ر٢
١٩٨٩	٩٢ر٧	١٣ر٠	١٤ر٠
١٩٨٠	٨١ر٠	١٤ر٥	١٨ر٠
١٩٨١	٩١ر٢	١٥ر٣	١٩ر٨

المصدر : وزارة الزراعة ـ نشرة الاقتصاد الزراعى (سنوات مختلفه)

ان هذه المتوسطات القومية الخاصة باستهلاك السعرات الحرارية والبروتين لا تعطينا فكرة عن اى فئات الدخل والفئات الاجتماعية تضررا من عدم كفاية الغذاء وما هى اعدادهم ونسبتهم واين يتوزعون ؟

ذلك اننا لا نملك فى الحقيقة المعلومات الكافية التى يمكننا عن طريقها الوصول الى اعداد من يعانون من سوء التغذية وتوقيعهم على الخريطة الاجتماعية وذلك بسبب المجاهيل الاتيه :ـ

١ ـ الاحتياجات الغذائية الحقيقية لافراد المجتمع داخل المهن المختلفه حيث اننا ما زلنا نستخدم المتوسطات العالمية التى اقرتها منظمة الصحة العالمية ولجانها المتخصصة.

٢ ـ توزيع الغذاء ليس فقط بين مجموعات الدخل المختلفة للمجتمع ولكن بين افـــراد الاسرة الواحدة وذلك بسبب نقص المسوح المتصله بذلك .

٣ ـ الحجم الحقيقى للغذاء المتاح وذلك بسبب تخلف طرق الحصر وتقدير الانتـــاج والانتاجية

ثالثا : انتاج الغذاء فى مصـر :

يعد انتاج الغذاء المفتاح الاساسى لاى سياسة غذائية . هذا ويعانى انتـــاج الغذاء فى مصر من عدد من المشاكل التى تعوق احتمالات زيادته لمواجهة احتياجـــات الاستهلاك الادمى والتصنيع واعباء التصدير وهذه المشاكل تتجسد فيما يلى :ـ

١ ـ ان انتاج الغذاء فى مصـــر يقوم على عدد من المزارع العائلية الصغيره وهـــى غير قادرة بأى حال من الاحوال فى ظروف انخفاض الدخل المزرعى التى يواجهونهـا على تحديث ادوات الانتاج الزراعى وتبنى التكنولوجيات المناسبة .

٢ ـ ارتفاع اسعار مستلزمات الانتاج المختلفه من اسمدة وتقاوى ومبيدات .

٣ ـ اختلالات السياسة السعرية للمحاصيل الزراعية وبصفة خاصة محاصيل الحبوب الـــتى تتدنـــى اربحيتهـــا عن كثير من المحاصيل الاخرى .

٤ ـ تدهور نسبة الاستثمار الزراعى من اجمالى الاستثمار العام المخصص فى خطـــط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعاقبه .

٥ ـ البون الشاسع بين نتائج البحث العلمى وتطبيقاتها فى الحقول ، فمنجزات البحث العلمى لايدرى بها سوى الباحثون فى الجامعات ومراكز البحث الزراعى المختلفـــه ولا تصل نتائجها الى جمهـــرة المزارعين وهم المستهدفين من عملية البحث العلمى بشكل فعال .

٦ — ضعف مؤسسات الارشاد الزراعى وانعدام الصله بين الاخيرة ومراكز البحث العلمى السق تنعدم فعاليتها بدون اجهزة الارشاد الزراعى وارتباط كل منهما بالاخر .

٧ — ضعف الاقراض والتسليف الزراعى الذى يعد عاملا مهما من عوامل ضعف الانتاج الزراعى فى مصر .

٨ — ضعف وتخلف هيكل ووسائل وخدمات التسويق وهى (التخزين — التجهيز النقل) مما يؤدى الى ارتفاع الفاقد التسويقى فيما بعد الحصاد وحتى مائدة المستهلك) .

٩ — اختلال التوازن بين السكان والرقعة الزراعية بسبب ضعف معدلات الاستصلاح والزحف الحضرى على الاراضى الزراعية .

١٠ — عدم كفاءة البنيان التعاونى فى مصر وفعاليته بشكل يتسق وتاريخ ومكانة واعباء الحركة التعاونية الزراعية فى مصر .

١١ — ضعف سعة وكفاءة التصنيع الغذائى مما يترتب عليه هدر كبير فى المحاصيل الغذائية بسبب عدم امكانية تصنيعها .

١٢ — سوء الادارة المزرعية الذى يؤدى الى انخفاض الانتاج الزراعى بما يصل الى ٣٠٪ من حجم الانتاج الكلى (١) .

وبالنظر الى ان القطاع الزراعى ما يزال المتكفل الاول بتشغيل اكبر نسبة من العمالة للسكان واعداد السكان المتزايدين بالغذاء كما انه المساهم الاكبر فى الناتج القومى الاجمالى ، فان اداء القطاع الزراعى ما يزال دون المستوى المطلوب تحقيقه للوفاء بالاهداف الغذائية والزراعية .

---

(١) كلية زراعة الزقازيق (قسم الاقتصاد الزراعى) — دراسة تحليلية لكفاءة الادارة المزرعية وحجم الانتاج الزراعى — الزقازيق — ١٩٨٠ ص ٢٢ .

هذا ويوضح الجدول رقم (٤) الارقام القياسية للانتاج الزراعى والغذائى فى مصر خلال السنوات ١٩٧٦ — ١٩٨٤ ومنه يمكن الخروج بالملاحظات التاليه :—

١ — بالرغم من التحسن الحادث فى الانتاج الغذائى فقد ادت الزيادة السكانية المتلاحقة الى ثبات نصيب الفرد من انتاج الغذاء حيث قدرت الزيادة السنوية فى السكان بحوالى ٣ر٢٪ والزيادة السنوية فى انتاج الغذاء بحوالى ٦ر٢٪ بينما تقدر الزيادة السنوية فى الطلب على الغذاء بحوالى ٥٪ خلال الفترة المذكورة وذلك بفعل التغير فى متوسط دخل الفرد وطريقة توزيع الدخل والزيادة السكانية.

٢ — ان التركيب المحصولى يعانى من اختلالات واضحة يوضحها التزايد المستمر للمساحة المنزرعة بالاعلاف وذلك بسبب اختلال العلاقات السعرية والعوائد النسبيه فيما بين المحاصيل المختلفه وعدم تواؤمها مع الاهداف القومية الموضوعه مما قلل من المساحة المخصصة لمحاصيل الغذاء الادمى (جدول رقم (٥).

٣ — انه بالرغم من جهود الاصلاح التى بذلتها الحكومة على امتداد السنوات العشر الاخيره فقد استنفذ الزحف الحضرى قدرا هائلا من الارض المنزرعة كست امامها كل جهود الاستصلاح ، فضلا عن تجريف الارض رغم تجريم القانون له. ومن ثم لم تتحقق الزيادة المرجوه فى انتاج الغذاء لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء.

٤ — أن التركيب المحصولى الحالى لا يعكس زراعة المحاصيل عالية القيمة ولكن المحاصيل التقليدية ومن الضرورى اعادة النظر فى التركيب المحصولى الامثل فى ضوء الميزة النسبية ودالة المنفعة الاجتماعية والاعتبارات السياسية.[1] فضلا عن وضعه موضع التنفيذ الفعلى .

٥ — شهد انتاج الغذاء فى السنوات الاخيرة ابتكارا جديدا وهو الزراعات المحمية التى تقام على الاراضى الهامشية والتى تنتج الفراولة والطماطم والخيار والفلفل بهدف تكثيف الانتاج وهذا اتجاه يمكن الاستفادة من جوانبه الايجابية لزيادة التصدير ومقابلة طلب الاسواق الاجنبية

جدول رقم (٤)

الارقام القياسية للانتاج الزراعى والغذائى فى مصر ١٩٧٥ — ١٩٨٤

سنة الاساس ١٩٧٦ ، ١٩٧٨ = ١٠٠

السنة	مساحة المحاصيل المنزرعة	الرقم القياسى للانتاج الزراعى الكلى	الرقم القياسى للانتاج الغذائى الكلى	نصيب الفرد من الانتاج الزراعى	نصيب الفرد من الانتاج الغذائى
١٩٧٥	٩٧	٩٧	٩٧	١٠٢	١٠٢
١٩٧٦	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٢	١٠٣
١٩٧٧	٩٨	٩٩	٩٩	٩٩	٩٩
١٩٧٨	١٠٢	١٠٢	١٠١	٩٩	٩٩
١٩٧٩	١٠٨	١٠٧	١٠٥	١٠١	١٠٠
١٩٨٠	١١٢	١١١	١٠٩	١٠٢	١٠٠
١٩٨١	١١١	١١٢	١١١	١٠٠	٩٩
١٩٨٢	١١٣	١١٤	١١٥	٩٩	١٠٠
١٩٨٣	١١٤	١١٦	١١٨	٩٨	١٠٠
١٩٨٤	١١٥	١١٩	١٢٣	٩٨	١٠١

المصدر وحسبت من George R. Gardner & John B. Parker, "Agricultural statistics of Egypt, 1970-84, (Washington D.C.: U.S. Dept. of Agriculture, Statistical Bulletin Number 732 August 1985) P. 42.

(١) محمد سمير مصطفى — مساعدات الغذاء الامريكية واثرها على الزراعة المصرية — بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين — الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع — القاهرة — نوفمبر ١٩٨٧ الصفحات ١٠١ — ١٤

جـــدول رقم (٥)

التركيب المحصولى للرقعة الزراعيـــــــة

(المساحة بالالف فدان)

	المساحة	١٩٥٢ %	المساحة	١٩٦٠ %	المساحة	١٩٦٥ %	المساحة	١٩٧٠ %	المساحة	١٩٧٥ %	المساحة	١٩٨٠ %	المساحة	١٩٨٥ %
المحاصيل الشتوية :														
القمح	١٤٠١	١٥ر٠٦	١٤٥٧	١٤ر٤	١١٤١	١١ر٥٠	١٣٠٥	١١ر٨	١٣٩٤	١٢ر٠	١٣٢٦	١١ر٩	١١٨٦	١٠ر١
الشعير	١٣٧	١ر٤٧	١٤٨	١ر٤	١٢٥	١ر٢	٨٣	٧٥ر٠	١٠٠	٨٩ر٠	٩٦	٨٩ر٠	١٣٥	١ر١٦
الفول	٣٣٥	٣ر٨	٣٧٧	٣ر٤	٤٣٣	٤ر٢٢	٣٣٠	٢ر٩٨	٢٨٠	٢ر٠	٢٧٦	٢ر٠	٢٢٩	٢ر٩٤
العدس	٥٨	٠ر٥٥	٨٥	٠ر٨	٨٩	٠ر٨٧	٤٧	٠ر٤٢	٥٨	٠ر٥٠	١٥	٠ر١٣	١٩	٠ر١٧
الحلبه	٥٤	٠ر٨٥	٦٤	٠ر٥	٥٢	٠ر٥	٤٠	٠ر٣٦	٣٨	٠ر٣٤	٢٩	٠ر٢٦	٣٥	٠ر٣١
الحمص	١٥	٠ر١٦	١٥	٠ر١٤	١١	٠ر١٠	٧	٠ر٠٦	٦	٠ر٠٥	١٧	٠ر٠٥	١٩	٠ر١٧
الترمس	١١	٠ر١٨	٢٠	٠ر١٩	١٦	٠ر١٦	١٠	٠ر٠٩	٨	٠ر٠٧	١١	٠ر٠٩	١٦	٠ر١٤
البصل	٤٦	٠ر٧٨	٤٥	٠ر٧٤	٥٠	٠ر٤٩	٣٢	٠ر٢٩	٢٤	٠ر٢١	٢٨	٠ر٢٥	٢٦	٠ر٢٣
الثوم	٨	٠ر٠٩	١١	٠ر١	١٠	٠ر٠٩	٧	٠ر٠٦	١٢	٠ر١١	١١	٠ر١٠	٨	٠ر٠٧
الكتان	١٣	٠ر١٤	٢٢	٠ر٢١	١٥	٠ر١٤	٢١	٠ر١٨	٥٤	٠ر٤٨	٦٨	٠ر٦	٣٩	٠ر٣٥
الخضر الشتوية	٦٣	٠ر٧٠	١٦٦	١ر٦	١٤١	١ر٢	١٧٥	١ر٥١	١٠٢	٠ر٨	٣٤٦	٣ر٠	٤١٨	٣ر٧٤
البرسيم المستديم	١٠٠٠	١٠ر٧٤	١١٠٠	١٠ر٠	١١٧٨	١٠ر٥	١٥٦١	١٣ر٧	١٦٨٨	١٥ر٠	١٧٢١	١٥ر٤٢	١٩٢٣	١٧ر٢
الاصناف الاخرى	٦٠	٠ر٦١	١٨	٠ر١٧	١٦	٠ر١٤	٢٩	٠ر٢٥	٨٤	٠ر٧٥	٦٧	٠ر٥٩	٤٩	٠ر٤١
اجمالى الشتوى	٣١٦٢	٣٢ر٩٧	٣٤٩٤	٣٢ر٧	٣٣٠٩	٣٢ر١	٣٦٠٩	٣٢ر٨	٣٩٤٨	٣٥ر٤	٤٠١٧	٣٦ر١	٤١٩٦	٣٧ر٠
برسيم تحريش	١٢٠٢	١٢ر٤	١٣١٤	١٢ر٧	١٣١٥	١٢ر٨	١٢٢٧	١١ر١	١٢٢٤	١٠ر٩	٩٩٠	٨ر٩	٩١٨	٨ر١
اجمالى الشتوى وبرسيم تحريش	٤٣٦٤	٤٦ر١	٤٨٠٨	٤٦ر٤	٤٦٢٤	٤٥ر١	٤٨٣٦	٤٣ر٩	٥٠٧٢	٤٥ر٤	٥٠٠٧	٤٤ر٨٨	٥١١٠	٤٥ر٧
الصيفى :														
الارز (صيفى)	١٦٦٧	١٧ر٢١	١٨٧٣	١٨ر١	١٩٠٠	١٨ر٠	١٦٦٧	١٤ر٧	١٣٤٦	١٢ر١	١٢٤٥	١١ر٩	١٠٨١	٩ر٧
القطن (صيفى)	٩٢	٠ر٩١	١١١	١ر٠٧	١٣٠	١ر٢	١٨١	١ر٧	٢١٨	١ر٩٥	٢٥٤	٢ر١٨	٢٥٠	٢ر١
الجنابر	١٥٨	١ر٧	١٣١	١ر٣	١٧٨	١ر٧	٢٤٣	٢ر١٩	٢٨٥	٢ر٥٠	٣٥٠	٣ر١٤	٤٥٧	٤ر١
الاجمالى	٢٢١٧	٢٣ر٨	١١١٥	٢٠ر١	١١٠٨	٢١ر٠	٢٠٥٦	١٨ر١	١٨٤٩	١٦ر١	١٨٤٩	١٦ر١	١٧٨٨	١٦
المحاصيل الصيفية والنيلية														
ذرة شامية (صيفى ونيلى)	١٧٠٤	١٨ر٣	١٨٢١	١٧ر١	١٤٥١	١٤ر١	١٥٠٣	١٣ر١	١٨٣٠	١٦ر١	١٩٠٦	١٧ر١	١٩١٤	١٧ر٣
ذرة رفيعة (صيفى ونيلى)	٤٣٣	٤ر٧	٤٥٤	٤ر١	٥٠٠	٤ر٠	٥٠٠	٤ر٠	٤٨٩	٤ر٣٨	٥١١	٤ر٩	٣٤٠	٣ر٠٤
أرز صيفى ونيلى)	٣٧٣	٤	٧٠٦	٦ر٨	٨٤٨	٨ر٣	١١٤٢	١٠ر٣	١٠٥٣	٩ر٤	٩٧٢	٨ر٢٣	٤٣٠	٣ر٨٥
فول سودانى	٢٦	٠ر٨٤	٤١	٠ر٣٩	٥٤	٠ر٤٩	٤٣	٠ر٣٩	٣١	٠ر٢٩	٢٨	٠ر٢٥	٢٨	٠ر٢٥
السمسم	٤٢	٠ر٤٥	٤١	٠ر٤	٥٢	٠ر٤٩	٤١	٠ر٣٧	٣٣	٠ر٣٠	٣٩	٠ر٣٥	٢٢	٠ر٢
فول الصويا	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٨٣	٧٥	١١٩	١ر٠٧
خضر صيفية	٥٥	٠ر٩	١٢٦	١ر١	٣٠٤	٢ر٦٦	٢٣٣	٣	٤١٦	٣ر٧٥	٥٥١	٤ر٩	٥٠٢	٤ر٥
خضر نيليه	٧١	٠ر٧٦	١١٦	١ر١	١٦٠	١ر١	٥٣١	٤ر٨	٢٦١	٢ر٣٥	١٨٧	١ر٦٨	١٩٤	١ر٧٤
بصل (صيفى ونيلى)	—	—	٦	٠ر٠٥	٦	٠ر٠٦	١٤	١ر٣	١٧	٠ر١٥	٩٥	٠ر٨	١١٠	٠ر٩٨
الاصناف الاخرى	٢٢	٠ر٢٤	١٦	٠ر١٥	٥١	٠ر٤٣	٨٠	٠ر٧	١٠٨	٠ر٧	٢٠١	١ر٨	١٣١	١ر٧
اجمالى الصيفى والنيلى	٢٧٢٦	٢٩ر٣	٣٤٤٧	٣٢ر١	٣٤١٦	٣١ر٢	٤١٨٧	٣٧ر٨	٤١٤٣	٣٨ر٠	٤٣٧٤	٣٩ر٣	٤٧٧٧	٣٨ر٣
اجمالى المساحة المحصولية	١٣٠٢	١٠٠	١٠٣٧٠	١٠٠	١٠٦٦١	١٠٠	١١٠٧٩	١٠٠	١١١٤	١٠٠	١١١٣٠	١٠٠	١١١٧٥	١٠٠

المصدر : جمعت هذه البيانات من :
- وزارة الزراعة ، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، سنوات مختلفة .
- " " ، سجلات الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى والاحصاء .

رابعا : تسويق الغذاء :

يشمل تسويق الغذاء كل الوظائف التسويقية مثل التخزين والتصنيع والنقل ، كما تختلف الهياكل السوقية تبعا لصفات المنتج واعداد المنتجين والمستهلكين وتركيب الملكية وكفاءة الادارة الزرعية بالاضافة الى نوعية البنية الاساسية للاقتصاد الكلى .

ويتراوح دور الحكومة فى مصر فى تسويق الغذاء من التدخل الأسمى الى التحكم الكلى . وهدف الحكومة فى ذلك هو ضمان امدادات الغذاء الكافية بأسعار متوازنة تضمن حفز الزراع على مواصلة الانتاج والوفاء باحتياجات المستهلكين .

ولا بد من التسليم بأن المؤسسات المعنية بالخدمات التسويقية فى مصر قد بذلت جهودا كبيرة لتحسين كفاءة نقل السلع وتدريجها والتوسع فى انشاء المجمعات الاستهلاكية ومنافذ بيع السلع الغذائية ، وتطوير صناعات التجهيز الغذائى فى السنوات الاخيرة تطورا كبيرا بفعل تغير تفضيلات المستهلكين وأذواقهم ، وذلك بهدف تقليل الهامش التسويقى وخفض أسعار بيع هذه السلع . وتنقسم التدخلات السوقية التى تتبعها الحكومة فى مصر للتحكم فى تسويق وتوزيع السلع الى :—

١ — سياسات مباشرة مثل :

١ — تدخل الحكومة فى تسعير المنتجات الزراعية

٢ — دعم الاغذية الاساسية .

٣ — حصص التسليم الاجبارى لبعض المحاصيل

٤ — تسويق بعض الحاصلات الزراعية عن طريق المؤسسات التعاونية والأجهزة الحكومية .

٢ — سياسات غير مباشرة مثل :—

١ — منح الاعفاءات الضريبية لفئات معينة من المزارعين وبعض المشروعات الزراعية

٢ — دعم مستلزمات الانتاج الزراعى

ومن الوجهة العملية فان السياسات المباشرة للتدخل فى السوق أكثر تعقيدا فى ادارتها وضخامة الموارد التمويلية والهياكل اللازمة لتنفيذها ولها جوانبها السلبية عنها فى حالة السياسات غير المباشرة .

وبالرغم من الجهود المبذولة فى مجال الخدمات التسويقية كما ذكرنا اعلاه فما تزال هذه الخدمات دون المستوى المطلوب مما ينتج عنه فاقد وتلف كبير يقدر بحوالى ١٥ — ٢٠٪ فى الحبوب ويرتفع فى الخضر والفاكهة الى أكثر من ٣٠ — ٤٠٪ فى بعض الاحيان (١) . وتحسين كفاءة الخدمات التسويقية لاينبغى اخضاعه للأيدلوجيات الخاصة بمن يتولى هذا المهام (القطاع العام أو الخاص) ولكن اختيار أنسب الآليات المتوفرة لكل منهما وذلك لتحقيق الأهداف التسويقية المطلوبة لتقليل الفاقد وتحسين التوزيع .

خامسا : — دعم الغذاء من أجل محدودى الدخل فى مصر

فى البداية ينبغى هنا أن نفرق بين مفهومين : الأول هو " المقررات التموينية " والثانى هو الأغذية المدعمة . فبالرغم من وضوح المبدأ الا أن الممارسة الفعلية لكل من المفهومين تتباين فى التطبيق . والمقررات الغذائية سرعان ماتتحول الى برامج للدعم . فالمقررات التموينية تبدأ كاجراء فى الأمد القصير فى الأوقات التى تتسم بنقص او عجز الامدادات الغذائية تباع فيه حصص الأغذية الأساسية بأسعار ثابتة . وسرعان مايعتبر المستفيدون من المقررات التموينية هذا الاجراء مطلبا دائما ومن ثم يصعب على متخذى القرار وقف استمراريته لآثاره السياسية . حيث أن رفع أسعار المقررات التموينية بدرجة تساير معدل التضخم المستمر فى مستوى المعيشة عادة ما يترتب عليها

---

(١) نبيل توفيق حبشى وآخرين — المسالك والمشاكل التسويقية ومدى دقة بيانات التجارة الخارجية للحاصلات البستانية والمشاكل التى تواجهها — بحث مقدم الى ندوة " دور الجمعية المتحدة للخضر والفاكهة فى دعم تحقيق أهداف الجمعيات الاعضاء " — الاسماعيلية — مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى الزراعى بالاسماعيلية — ١٩٨٧ — ص ص ٦ — ٩ .

اضطرابات اجتماعية خطيرة على غرار ماحدث فى بولندا ومصر وتونس منذ سنوات ليست بعيدة .

وفى مصر بدأ برنامج الدعم باعتباره حصصا تموينية ثم تحول الى دعم على نطاق ضيق سرعان ماتزايدت تغطيته ونطاقه . وبرنامج دعم الغذاء فى مصر يعد بكل المقاييس تدخلا فعالا الى حد كبير من جانب الحكومة لصالح محدودى الدخل ، حيث يقدر عدد المستفيدين منه بحوالى ٩٠٪ من السكان فى الحضر والريف تقريبا وان كان الجدل بين الاقتصاديين مازال مركزا فى اكفأ وسائل التوجيه لتقليل تكلفة البرنامج . ولقد ساعد دعم الغذاء من خلال صرف المقررات التموينية من الاغذية الأساسية عند أسعار دون أسعار السوق الحر على زيادة الدخل الحقيقى للفئات ذات الدخول الدنيا بنسبة تقدر بحوالى ٦ — ٧ ٪ [1] وتتضح أهمية ذلك عندما نعرف ارتفاع نسبة الانفاق على الطعام والشراب التى قدرها بحث ميزانية الاسرة بجمهورية مصر العربية فى ١٩٨٢/٨١ بنسبة ٧ر٥٠٪ ، ٩ر٦٠ فى الحضر والريف على التوالى [2] .

واذا كان البرنامج ناجحا الى حد كبير فى تغطيته لعدد كبير من السكان وقلة تحيزه لصالح الحضر وخفضه لنفقات المعيشة فما هى أهم التساؤلات التى تثور دائما حول جدوى البرنامج وامكانية ترشيد توجهه وليس الغائه ؟

١ — ماهى الحصص التموينية التى ينبغى دعمها ؟

٢ — هل تتوزع منافذ التوزيع للسلع التموينية المدعمه توزعا عادلا يضمن انتظام المخصصات التموينية لكل المنتفعين وحائزى البطاقات ؟

---

1. Harold Alderman & Joachim Von Braun "The Effects of The Egyption Food Ration and Subsidy system on Income Distribution and Consumption"; Washington, D.C., IFPRI Research Report No. 45, July 1984.

٢ — الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء — بحث ميزانية الأسرة بجمهورية مصر العربية ١٩٨٢/٨١ ؟ النتائج الأولية " الدورات الأربع " — القاهرة — نوفمبر ١٩٨٣

٣ — ماهى السلع الغذائية التى ينبغى قصر الدعم عليها ؟

٤ — ماهى المعايير التى ينبغى استخدامها من أجل التوجيه الأكفأ مثل (معيار خط الفقر — الأمهات الحوامل — المرضعات — الأطفال .. الخ) ؟

٥ — من الذى يتحمل تكلفة الدعم ومن الذى يستفيد منه ؟ فالمزارعين والحكومة مثلا هم الذين يمولون برنامج الدعم ، حيث أدت أسعار التوريد المنخفضة التى تدفعها الحكومة الى المزارعين الى تثبيط همم المزارعين والقضاء على حافز الانتاج مما تسبب عنه تحول مصر من مصدر صافى للغذاء الى مستورد صافى للغذاء وتأثر أداء القطاع الزراعى بشكل خاص والاقتصاد القومى بشكل عام . وعلى الجانب الآخر نجد فئات أخرى طفيلية مثل أصحاب المخابز وأصحاب مصانع المكرونة والحلوى وغيرهم هم المستفيدون من البرنامج دون تحمل أعبائه .

وبالنظر الى عبء البرنامج على الموازنة العامة وأثره السالب على اسهام القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى مع التسليم بجدوى منفعته فى تقليل نفقات المعيشة لفئات محدودة الدخل فان الهدف الأساسى هو تقليل كلفته من خلال زيادة توجهه الى الفئات المستهدفة آخذين فى الاعتبار مايلى :

١ — ان القرار السياسى بزيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية لمحدودى الدخل دون دعمهم ليس سهلا .

٢ — أن ترشيد المقررات التموينية لا يتنافى مع مبدأ توجيهه للفئات الحساسة فليس هناك عقد اجتماعى يلزم الدولة بضرورة منحها لكل الأسر دون تمييز

٣ — ان تكلفة ادارة البرنامج من أجل التوجه الفعلى للفئات المستحقة كبيرة ولكن توجه البرنامج سوف يخفض التكاليف فى الأمد البعيد مع عدم فقدان فرصة ايصاله الى الفئات المستحقة فعلا .

٤ — ان تحديد الفئات المستحقة بحاجة الى جهد كبير والبديل لا يمكن ان يكون هذه التغطية العريضة لكل الأسر تقريبا ، لأن مقارنة التكلفة /

المنفعة الخاصة بالبرنامج تكشف عن فقد كبير ونواقص لها وزنها فى البرنامج مثل عدم توافر المقررات التموينية بسبب نقص منافذ التوزيع وصعوبة الوقوف فى الطوابير لكثير من الفئات الفقيرة التى لا تملك الوقت لذلك بالنظر لانشغالها طول الوقت فى أعمالها ومن ثم يشترونها بأسعار السوق الحر .

وخلاصة القول أن الدعم أثبت دائما أنه منهج مقبول والتحدى هو تقليل تكاليفه مع عدم الاضرار بالمنتفعين الحقيقيين للبرنامج ولن يكون ذلك ممكنا الا بزيادة توجهه نحو المستحقين فعلا من خلال مناهج متكاملة من أجل تحقيق ذلك (١) .

---

(١) محمد سقور مصطفى - نحو منهج تكاملى لترشيد برنامج دعم الغذاء فى مصر بحث مقدم الى مؤتمر الاقتصاد والتنمية الزراعية فى مصر والبلاد العربية - جامعة المنصورة ٢ - ٤ فبراير ١٩٨٨

سادسا — مستقبل الأمن الغذائي للاقتصاد المصري في عقد التسعينات:

لابد من التسليم أن السياسة الغذائية هي مفهوم تكاملي ، تتسق فيه أبعاد انتاج واستهلاك وتوزيع الغذاء ، ومن ثم فلابد من فهم العناصر المؤثرة على عمل الاقتصاد الغذائي اعتبارا من مؤسسات البحث العلمي ومرورا بالبرامج الصحية المؤثرة على تحسين استهلاك الغذاء وانتهاءا بسياسات التجارة الخارجية للغذاء .

ولعل قصور السياسات الغذائية التي اتخذت في الأوقات السابقة لتحقيق الأهداف المرجوه لايفسره الا عدم ادراك مخطط السياسات الغذائية [1] لهذا المفهوم المتكامل للخطط والسياسات الغذائية .

واذا أردنا أن نضمن لاهداف السياسة الغذائية النجاح الكامل فلابد لنا أن نفهم كل العلاقات التشابكية لجوانب السياسة الغذائية وأنه ليس بامكاننا تحقيق كل أهدافها بطريقة عاجلة وأن العمل لابد وأن يتم على محورين محور منتجي الغذاء (صناع الوفرة والأمن الغذائي) والمحور الثاني هو محور المستهلكين من أجل ضمان الغذاء الصحي الذي يحقق اسهامهم المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها الفعال [2] وذلك على الرغم من أن أهداف أي سياسة غذائية لأي بلد تتشابه من حيث محتواها وتوجهها لاشباع حاجات ومستهلكي الغذاء .

---

(١) ينظر بعض الاقتصاديين الى توفير الغذاء من منظور اقتصادي بينما يرون التغذية من منظور صحي واجتماعي ، وأن هذا الفهم لم يتكامل الا من خلال منهج الاحتياجات الأساسية لمزيد من التفصيل انظر : محمد سمير مصطفى — صورة الغذاء والتغذية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، جزء من البحث الفريقي (نحو سياسة غذائية موحدة لمصر) اكاديمية البحث العلمي ومعهد التغذية (تحت النشر) .

2. Op.Cit., Gittinger et al, p.2.

واذا كنـــا بصدد مناقشة مستقبل الأمن الغذائى للاقتصاد المصـــرى فى عقد التسعينات فان الخطوة الأساسية لاستقراء هذا المستقبل واتجاهاته لا يمكـن أن تتم بدون تحليل لعناصر السياسة الغذائية وهى :-

١ - أهداف السياسة الغذائية

٢ - المؤسسات المسئولة عن تنفيذ أهداف السياسة الغذائية .

٣ - الأدوات والوسائل المستخدمة فى هذا الصدد .

٤ - مرحلة التنفيذ بما فيها المتابعة والتقييم .

وذلك لتفهم مدى الاتساق بين طبيعة العناصر المكونة للسياسة الغذائية وملائمة أدواتها لتحقيق الأمن الغذائى المصرى فى عقد التسعينات وكيف يمكن لصناع القـــرار التدخل لتحقيق هدف الامن الغذائى ؟

١ - الاهداف

وهذه نراها واردة ضمن أهداف استراتيجية الزراعة والغذاء فى مصر والتى تضـــم الأهداف التالية :-

أ - تعظيم الناتج القومى الزراعى .

ب - تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال زيادة الدخول المزرعية .

جـ - زيادة الفائض الزراعى المخصص للتصدير .

د - زيادة فرص العمل المنتجة للسكان الريفيين المتزايدين .

هـ - تحقيق الأمن الغذائى بزيادة عرض الغذاء وضمان الغذاء الكافى لكل فئـــات السكان .

و - صيانة وتنمية قاعدة الموارد الزراعية الانتاجية [1] .

---

(١) حسن على خضر - اقتصاديات الامن الغذائى فى مصر - المؤتمر العلمى السنـــوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين - القاهرة - الجمعية المصرية للاقتصـــاد السياسى والتشريع ٥٥ - ٧ نوفمبر ١٩٨٧ الصفحات من ١٢ - ١٦ .

٢ - المؤسسات المسئولة عن السياسة الغذائية

تتوزع مسئولية تحقيق أهداف السياسة الغذائية فى مصر بين وزارات الزراعة والصحة والتخطيط والتموين والاقتصاد وان كانت وزارة الزراعة هى الاقوى تأثيرا فى تنفيذ هذه الاهداف . ولا بد من القول بأن التكامل بين هذه الوزارات مفقود ومن ثم يصبح تنسيق العمل فيما بينها مطلبا ضروريا . وأحيانا ما يثور الاقتراح الخاص بتشكيل لجنة عليا للغذاء تضم الوزراء المعنيين بالغذاء والتغذية ولكن التجربة العملية المستفادة من بلاد أخرى تؤكد عدم جدوى هذا الاقتراح فعادة ما تبدأ اللجنة بمشاركة الوزراء أنفسهم وبعد ذلك يحل محلهم الوكلاء وتتراخى الأمر الى أن يصل الى موظفين ليس فى يديهم الحل والربط وتصبح قراراتها حبرا على ورق والاقتراح الاصوب هنا فى مصر هو تشكيل وزارة واحدة مسئولة عن الغذاء والتغذية تدعمها الحكومة فى كل توجهاتها لتحقيق الغذاء الكافى لكل السكان وتوفير امكانية الحصول عليه .

٣ - أدوات السياسة الغذائية فى مصر

يمكن تصنيف أدوات السياسة الغذائية المتبعة فى مصر لتحقيق الأهداف السابق الاشارة اليها الى مجموعتين الاولى خاصة بزيادة الانتاج الزراعى والغذائى والثانية خاصة بتحسين مستوى الاستهلاك الغذائى والحالة التغذوية .

أ - الادوات الخاصة بزيادة الانتاج الزراعى

(١) الاستثمارات الخاصة بالرى وتحسين البنية الاساسية .

(٢) بناء الصوامع وزيادة وتحسين طاقة تخزين السلع الغذائية .

(٣) زيادة الأقراض والتسليف الزراعى لصغار المزارعين من خلال " مشروع المزارع الصغير " الذى تموله وكالة التنمية الامريكية وتطوير نظام بنوك القرى

(٤) زيادة الانتاج والانتاجية على مستوى القرية من خلال التنمية الريفية ومؤسساتها المسئولة .

(٥) اعادة بناء الهيكل التعاونى فى مصر ودعم الحركة التعاونية الزراعية لأداء مسئولياتها سواء فيما يتعلق بالانتاج او التسويق .

(٦) زيادة أسعار كثير من المحاصيل الغذائية الأساسية مثل القمح والذرة على مستوى أسعار السوق الحر من خلال سلسلة من الزيادات السعرية المتلاحقة .

(٧) تقوية ودعم أجهزة الارشاد بوزارة الزراعة لتحديث الانتاج ونشر وتعميم نتائج البحث العلمى .

(٨) تنمية الموارد الارضية بصيانتها من التجريف الحضرى والزحف واستصلاح الاراضى البور والمتخللة والصحراوية مع اعطاء القطاع الخاص الدور الاكبر والوصول بالاراضى التى تم استصلاحها الى مرحلة الحدية وتحسين التربة الزراعية والصرف .

(٩) تنمية الموارد المائية باتباع كل وسائل ترشيد استهلاك مياه الرى من الغاء نظام الرى بالراحة وتبطين القنوات وتجميع الترع الفرعية وضبط مقننات الرى للمحاصيل المختلفة ووقف استخدام المياه العذبة المستخدمة فى المزارع السمكية

(١٠) زيادة انتاجية المحاصيل المختلفة باستخدام أنسب التقينات لظروف المزارع المصرى مع زيادة درجة التكثيف المحصولى .

(١١) توفير مستلزمات الانتاج الزراعى من أسمدة ومبيدات وآلات من خلال زيادة العلاقة بين قطاع الصناعة وقطاع الزراعة .

(١٢) سياسة التعاون الاقليمى العربى كمدخل مناسب لمواجهة المشكلة الغذائية فى المنطقة العربية كلها (١) .

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر : —

مصطفى محمد عز العرب — أهمية وآثار التعاون الاقليمى العربى فى مواجهة مشكلة الأمن الغذائى . المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين . الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع . القاهرة — ٥-٧ نوفمبر ١٩٨٧ .

ب - الادوات الخاصة بتحسين مستوى الاستهلاك الغذائى وتحسين الحالة التغذوية

(١) زيادة منافذ بيع السلع المدعمة والبقالات التموينية التى تقدم المقررات التموينية .

(٢) الابقاء على برنامج وجبات الغذاء المدرسية الذى يموله الباب الثالث من اتفاقية المعونة الغذائية .

(٣) تكثيف برامج التثقيف الغذائى التى تقوم بها وزارة الصحة بالتعاون مع الهيئات الخيرية الاجنبية مثل وكالة الفوث الكاثوليكية وذلك من خلال مراكز رعاية الامومة والطفولة والمراكز الصحية .

(٤) القيام بمسوح التغذية لتحليل أنماط التغذية السائدة التى يقوم بها عادة معهد التغذية مثل المسح الغذائى للجمهورية عام ١٩٧٨ والمسح الغذائى للأطفال دون السن المدرسى فى عام ١٩٧٨ وذلك لتحديد الفئات الحساسة التى تعانى من النقص الغذائى وذلك من أجل وضع وتخطيط طرق التدخل المناسبة للوصول الى هذه الفئات .

(٥) التوسع فى تصنيع وتجهيز المنتجات الغذائية الذى ترتب عليه تقليل الفاقد التسويقى فى الحبوب والخضر والفاكهة وزيادة المتاح للاستهلاك الآدمى مما قلل أيضا من قيمة واردات الغذاء المتزايدة وتحسين الميزان التجارى الغذائى .

٤ - تنفيذ السياسات الغذائية من خلال الانشطة والوظائف المتصلة بذلك

يتم تنفيذ السياسات الغذائية فى مصر من خلال عدد من الانشطة المختلفة هى كما يلى :-

أ - مراكز البحث العلمى .

ب - قاعدة البيانات المتاحة بصفة منتظمة ودورية لتقييم الأداء والاتجاهات السائدة .

جـ - متابعة وضع أوضاع الغذاء والتغذية للسكان من خلال المسوح المختلفة .

د - المحاولات الدائبة السعى للوصول الى أفضل تنسيق ممكن بين الوزارات والهيئات المسئولة عن الغذاء والتغذية على المستوى القومى والاقليمى .

هـ — زيادة تدريب الكوادر المختلفة فى التخصصات المطلوبة لتنفيذ السياسات الغذائية .

و — زيادة فعالية التنفيذ باستخدام أنسب الأدوات .

ز — المتابعة والتقييم المستمر للمشروعات التى تم تنفيذها .

ج — الأعداد الجيد والمسبق للجدوى الاقتصادية والمالية والفنية والاجتماعية للمشروعات المطلوب تنفيذها .

ط — توفير التمويل اللازم للمؤسسات القائمة على تنفيذ السياسات الغذائية .

وتلخيصا لعناصر السياسة الغذائية الخاصة بمستقبل الأمن الغذائى للاقتصاد المصرى فى التسعينات فانه بالامكان استخلاص النقاط التالية :

- ان التنسيق بين كافة الوزارات والمؤسسات المسئولة عن السياسة الغذائية على المستويين القومى والاقليمى أمر هام ولابد من تحقيقه بصوره اكثر فعاليه .
- ضرورة وجود قاعدة أدق وأكمل واحدث من البيانات عن أوضاع استهلاك الغذاء والتغذية بين فئات السكان والدخل المختلفة لتصميم أكفأ التدخلات التى يمكن أن تتوجه لصالح الفئات المتضررة والتى تعانى من عدم كفاية الغذاء وعجزها عن الحصول عليه .
- ان فكرة الأمن الغذائى عريضه بشكل ينبغى أن يغطى كلا من المستوى القومى والأسرة ذاتها .
- ان هناك بعدا سياسيا يجب أن تلتزم به الحكومة من خلال التكامل بين السياسة الغذائية والخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- ان التنفيذ الفعال للسياسة الغذائية فى مصر لن يتم الا بتكامل اجزائها المختلفة (الانتاج والاستهلاك والتوزيع) مع استخدام أنسب الأدوات لذلك .

الفصل الثانى

التنمية والبيئة

البيئه هى " المحيط الذى تعيش فيه الكائنات الحيه ـ الانسان والحيوان والنبات ويتكون هذا المحيط من عناصر الماء والهواء والارض .

ولقد اتسع مفهوم البيئه مع تزايد ادراك الانسان واتساع معارفه واصبح يشتمل على مايلى (١) :ـ

١ ـ البيئه التقنيه : وتشتمل نواحى التنميه الصناعيه واستخدام التكنولوجيات الخاصه بتوفير الطاقه واستخدام الموارد الطبيعيه .

٢ ـ البيئه الاقتصادية : وتشمل جوانب التنميه الاقتصادية وتكاليف حماية البيئه والبيئه الاساسيه .

٣ ـ البيئه الطبيعيه : وتغطى جوانب حماية الموارد الطبيعيه والوقايه من الاضرار الطبيعيه .

٤ ـ البيئه الثقافيه : وتشمل العادات والتقاليد والمبادئ والقيم السائده فى المجتمع .

٥ ـ البيئه الاجتماعية : وتشمل الوعى القومى العام والتربيه البيئيه والوعى الصحى والجريمه والحقوق والعادات .

٦ ـ البيئه التنظيميه : وتضم الاهداف والتشريعات البيئيه .

والتلوث هو " كل تغيير ينتج عن تدخل الانسان فى الانظمه البيئيه ويسبب ضررا بشكل مباشر وغير مباشر للكائنات الحيه ويشمل تلوث الهواء والتربه والغذاء .

وللبيئه قدره معينه على استيعاب التغييرات التى تطرأ عليها نتيجه للنشاط البشرى فاذا تعدت هذه التغييرات حدود الاستغلال والطاقه الطبيعيه لهذه الانظمه فان النتيجه

---

(١) اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ـ التقرير الوطنى عن البيئه فى مصر ـ القاهرة ديسمبر ١٩٨٥ . الصفحات ٧ ـ ٩

التى تترتب عليها هى وجود شرخ فى هذه الانظمه البيئه لا يمكن اصلاحه او تعويض خسائره اصطلح على تسميته " بالتلوث " .

ولقد بدأ انصار البيئه يتزايدون منذ مطلع السبعينات فيما عرف بمدرسة يوم القيامه التى انبثقت عن نادى روما الشهير بدراسته التى قدمها فى عام ١٩٧٢ تحت عنوان " حدود النمو " عن المأزق الذى ينتظر البشريه بفعل نضوب الموارد الاقتصاديه والنمو الاسرع للسكان فى مستقبل قريب ، اقرب بكثير مما يتوقعه الكثيرون .

على ان وعى العالم بمشاكل البيئه وتلوث المنظومه البيئيه لم يتبلور بشكل بارز الا منذ انعقاد المؤتمر الدولى الاول للبيئه الذى عقد بمدينة استكهولم فى عام ١٩٧٣ على الرغم من ظهور هذه المشاكل التى نتجت عن تدخلات الانسان المرضية فى البيئه البهشه التى تعوله وزويه بشكل مبكر عن ذلك التاريخ ولقد بدأت الطبيعه تتململ من اسراف الانسان وتتمرد على تدخلاته فى المنظومه البيئيه وانهاكه لموارد الارض التى يعيش عليها .

وحتى الماضى القريب فان العلاقه بين العلوم الاقتصاديه وعلوم البيئه لم يقدر لها ان تتوثق بشكل كاف . على ان المشكلات العالميه التى تبحث عن كثير من الممارسات الاقتصاديه والبيئيه والسكانيه الخاطئه التقنيه قد ادت الى توثق هذه العلاقه وتأكيدها بشكل بارز ومن المؤكد ان التقنيه المعاصره قد ساهمت بشكل حاد فى تلويث البيئه واستنزاف مواردها .

فقد أدت التقنيه الحديثه الى ايجاد اكثر من مليون مركب عضوى تخليقى لم تكن موجوده منذ عقود قليله بكل ما يترتب على ذلك من تلوث هائل للبيئه . ولعل أبرز الامثله على التدمير الذى احدثته منجزات التقنيه فى المنظومه البيئيه ازدياد نسبة ثانى اكسيد الكبريت الذى يسبب ما يعرف بالامطار الحامضيه وكذلك ازدياد تأثير كاربونات الفلور فى طبقة الاوزون وتأثير نفايات وفضلات المصانع على الانهار ومجارى المياه التى تلقى فيها دون معالجة سابقه .

ان العالم ينتقل الان من مرحله البيئه المفتوحه الى مرحله البيئه المغلقه حيث ساد الشعار الاقتصادى الذى يدعو الى المزيد من الانتاج يزيد من الاستهلاك ولكن بعد اقتراب اجل النفاذيه لكثير من الموارد الطبيعيه للكوكب الارض تبين العلماء حقيقة هذا الكوكب فى كونه بيئه مغلقة لا تسمح للعمليات الاقتصادية باستغلالها بشكل سرمدى وان هذا الاستغلال لابد وان يكون له حدود (١) ومن ثم ضرورة خضوع النشاط الاقتصادى للضوابط الفيزيائيه . وتطوير مناهج وطرق جديدة لتقييم هذه الضوابط والآثار المترتبة على هذا النشاط .

وعلى الجانب الاخر فان مفهوم التوازن فى النشاط الاقتصادى لم يعد ساري المفعول ، حيث ساد الاعتقاد بان الانسان ياخذ الطاقه والموارد المختلفه من الطبيعه ويعيدها اليها فى عملية ابديه تضمن توازن النشاط الاقتصادى الذى يعود الى وضعه دوما بعد التحولات التى تطرأ على الطاقه والمواد . والان يدرك الانسان ان الطاقه والمواد تتعرض لتحولات لا يمكن قلبها واعادتها الى سابق اصلها . فنحن نأخذ من البيئه التى تحولنا الطاقه والمواد لنبادلها بالملوثات والفضلات فهل ينشأ عن ذلك توازن دائم ؟

ان النمو السكانى قد ينظر اليه فريق المتشائمين على انه احد الروافد الاساسيه لتلوث البيئه بشكل مباشر او غير مباشر من حيث نقص الغذاء والطاقه وزيادة الكثافه فى المدن والتلوث والزحف الوحشى نحو المراكز الحضريه وماينشأ عن الاخير من صور البطاله التى لاتجد سبيلا لزيادة معدل توظيفها الا بزيادة الاستثمار الذى يؤدى الى زيادة النمو ومن ثم زيادة التلوث واستنزاف البيئه .

---

(١) لمزيد من التفصيلات انظر :-

Herman Daly E. & Alvaro Umana, Energy, Economics and the Environment, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1983.

وعلى الجانب الاخر فقد يرى فيه فريق المتفائلين خيرا ، حيث ينظر هذا الفريق الى النمو السكانى كنتيجة لسوء التوزيع والعداله الاجتماعية ويرون فيه مخزنا للعقول النافعه ، حيث ان احتمالات تحقيق انجازات خارقه فى كثير من المجالات ستكون اوفر متى كان عدد العلماء اكبر لانهم يساهمون فى الاسراع بعملية التقدم التقنى ومع التسليم بان كل قادم جديد الى هذا العالم يحمل فما او يريد ان يأكل فانه يحمل ذراعين قادرين على العمل والانتاج[1].

وبين فريق المتشائمين والمتفائلين فان السؤال يتردد بعنف والحاح : اقتصاد أم بيئة ؟

ان النمو السكانى المتسارع يدعو الى مزيد من الانتاج الاستهلاكى الذى لا يقف عند حد بفعل الحضاره الصناعيه التى خلقت نوعا من الاستهلاك البشرى المجنون لابد وان يؤدى بالبشريه التى اضحت عند مفترق الطرق الى كارثه لامفر منها . ومن هنا تنشأ كل الحركات الرافضة[2] للحضاره الصناعيه يمينها ويسارها ومدارسها واداواتها وادارتها .

وبينما يصور خصوم حركة البيئه الموقف بانه معضلة الاقتصاد ضد البيئه يرى انصارها امكانيه الجمع بين الاقتصاد والبيئه فى حركة متناغمه اذا تمكن الانسان من فهم المنظومه البيئيه الهشه التى تعوله وتعول ذويه وتعامل معها بذكاء حتى لا تنقلب عليه .

لقد اضحت مشكله البيئه والتلوث مشكله اجتماعيه اقتصاديه سياسيه مركبه تعانى منها الغالبيه الساحقه من الدول الناميه ، ذلك ان مستوى النشاط الاقتصادى بهذه البلدان يعد

---

1. Marie Laure Moinet, L'Urbanisation Sauvage Du Tiermonde, Science Et Vie, Jan. 1985.
Julian Simon, The Ultimate Resource, Princeton University Press, Princeton, N.J. 1981.

(٢) من امثلة هذه الحركات حركة الخضر فى المانيا الغربية التى تضم الآف الجمعيات والهيئات .

منخفضا ومن ثم تلجأ الحكومات الى ضخ مزيد من الاستثمارات بهدف تحقيق مزيد من النمو الاقتصادى ولكى تحقق هذا الهدف فانها تستورد انماطا من التكنولوجيا الغربيه التى يترتب عليها مزيد من التلوث وتدمير البيئه الهشه فى مشاهد وحقائق يستيقظ عليها وعى الانسان لعل آخرها مأساه بهوبال فى الهند .

وبالاضافه الى هذا فان انماط الاستهلاك البشرى التى استوردها سكان الدول الناميه من المجتمعات الغربيه واثر المحاكاه قد ترتب عليه مزيد من التلوث والمبالغه فى استغلال الانظمه البيئيه وزياده الاضرار بقدره الارض على اطعام الانسان واعالته . وتفدم ج م ع حاله شائعه ضمن مجموعه الدول الناميه لاختلال جانبى المعادله (الانسان البيئه) بفعل تدخلات الانسان فى البيئه والمبالغه فى استغلال الموارد والضغط عليها باكثر مما ينبغى .

وفيما يلى نقدم سجلا لاخطر مشاكل البيئه فى مصر .

أولا : تدهور البيئة الزراعية :—

على الرغم من ان مصر من البلاد التى تعانى من فقر الارض الزراعيه الصالحه للزراعه وعلى الرغم من ان الرقعه المزروعه لا تتعدى مساحتها ٤ فى المائه من جملة التراب المصرى فان هذا المورد النادر قد تعرض لتدخلات الانسان الجائره من خلال ما يلى :—

١ — الزحف الحضرى :

يشير اصطلاح الزحف الحضرى او التغول الحضرى الى استهلاك الاراضى الصالحه للزراعه من جراء عملية توسيع المدن الحاضره . وتتجلى ابرز مظاهر الفقد فى التربه المنتجه عندما تتحول الارض الصالحه للزراعه الى مناطق سكنيه ومطارات وطرق عامه ومجمعات صناعيه ومافى زخارف المدنيه .

وما ان تتحول هذه الارض الى أغراض الاستخدام الحضرى فان هذه الاراضى عادة ما تضيع الى غير رجعة وان كان من أجل غرض نبيل ولان هذه المدن تتجمع فى الاصل فى مناطق كانت قبلا مناطق زراعية فان هذه الاراضى التى تضيع فى عملية التوسع الحضرى هى احسن الاراضى الزراعية نوعا • وعلى العكس من ذلك فان غالبية الخزارع المنشاة حديثا هى من الاراضى الحدية •

ونظرا للتزايد السكانى فى الريف والحضر وعدم الشروع فى انشاء المجتمعات الجديدة الا إن وانت لاحق فقد تنافست الاستعمالات الغير زراعية على الرقعة الزراعية المحدودة وترتب على ذلك كما يوضح الجدول رقم (١) أن مصر فقدت حوالى ٥٧٠٫٠٠٠ فدان من اثمن الاراضى الزراعية خلال الفترة ١٩٥٢ـ ١٩٨٤ من اجمالى ١٫٤٩٢ مليون فدان تم استصلاحها خلال الفترة المذكورة من جراء توسع المدن الحاضرة والزحف الحضرى على المناطق الزراعية وان كان هذا الرقم لايشتمل على التآكل داخل القرية نفسها بفعل التوسع فى الابنية السكنية والطرق والمنافع العامة (انظر الجدول (١) •

٢ ـ التجريـــف :

الارض هى نتاج الطبيعة الذى دام منذ ملايين السنين وهى مناخ الحرارة والبرودة والماء والنباتات والكائنات العضوية • وفوق معظم الارض توجد القشرة الرفيعة التى يبلغ سمكها عدة ملليمترات فقط تنتج الكم الاساسى من غذاء الانسان وهذه القشرة الرفيعة التى تعلو التربة قد جار عليها الانسان وأساء استغلالها حتى لقد أصبحت اكثر الموارد الطبيعية تعرضا لعسف الانسان •

فحيث يذكر العلماء أن الملليمتر الواحد من التربة الطمية التى يرسبها النيل فى زمن الفيضان كان يستغرق عشرين فيضانا ، فان المصريين المحدثين قد دأبوا على تجريف التربة الزراعية لصناعة الطوب وانتزاع وجهها الذى ينتج غذاء الناس بشكل سرمدى يجعل من الارض مورد لايقدر بثمن فى ضوء قيمته اللامتناهية •

جدول رقم (١) فاقد الاراضى الزراعية فى أغراض النمو الحضرى والاستخدامات الاخرى خـــلال الفترة ٥٢ - ١٩٨٣

بالالف فدان

السنـــة	المساحة المنزوعة	المساحة المستصلحة	فاقد النمو الحضرى والاستخدامات الاخرى
١٩٥٢	٥ر٥١٨	غير متاحة	غير متاح
١٩٥٣	٥ر١٣٣	١٧	٢
١٩٥٤	٥ر٩٦٣	٣١	١
١٩٥٥	٥ر٩٦٤	٣	٢
١٩٥٦	٥ر٩٩١	٢٨	١
١٩٥٧	٦ر٠٥٣	٦٤	١
١٩٥٨	٦ر٠٦٥	١٥	١
١٩٥٩	٦ر٠٨٨	٢٤	١
١٩٦٠	٦ر١١٥	٢٨	٢
١٩٦١	٦ر١٤٢	٢٩	٢
١٩٦٢	٦ر١٧٢	٩٢	٢٠
١٩٦٣	٦ر٢٦٤	١٣٧	٢٢
١٩٦٤	٦ر٤٠١	١٦٥	٢٠
١٩٦٥	٦ر٣٤٢	١٤٢	٢٤
١٩٦٦	٦ر٢٣١	١٢٠	٢٩
١٩٦٧	٦ر١٩٣	٣٥	٢٣
١٩٦٨	٦ر١٨٦	٣٥	٢١
١٩٦٩	٦ر١٥٨	٤٧	١٨
١٩٧٠	٦ر١٥٥	٢٢	٢٠
١٩٧١	٦ر١٤٦	١٢	١٨
١٩٧٢	٦ر١٢٨	٤	٢٠
١٩٧٣	٦ر٠٧٤	٣	٣٨
١٩٧٤	٦ر٠٦٥	٣	١١
١٩٧٥	٦ر٠٤٦	١٤	٣٠
١٩٧٦	٦ر٠٢١	١٥	٣٦
١٩٧٧	٥ر٩٨٨	١٣	٤٤
١٩٧٨	٥ر٩٦٣	١٦	٤٠
١٩٧٩	٥ر٩٤٧	١٩	٣٤
١٩٨٠	٥ر٩٣٣	١٥	٢٨
١٩٨١	٥ر٩٩٣	٨٢	٢٠
١٩٨٢	٦ر٠٨١	١١١	٢٤
١٩٨٣	٦ر١٣٣	٧٣	٢٦
١٩٨٤	٦ر١٨٤	٧٨	٢٦
المجموع	-	١٤٩٢	٥٧٠

المصدر :

George R. Gardner & John B. Parker, "Agricultural Statistics (1) Of Egypt, 1970-1984", (Washington D.C.: U.S.Dept. of Agriculture, Statistical Bulletin Number 732, August 1985), p. 17.

٣ ـ التصحير :

بينما يعتقد كثير من علماء البيئه بان التصحير يعود اساسا الى الأحوال الجفافيه وذلك بسبب انماط المطر التحريه وشيوع ظاهرة الجفاف التى تميز المناطق الجافه فانه لا يوجد دليل قوى على ان التصحير قد اتسع نطاقه بسبب التحول الى ظروف مناخيه جافه بل ان مؤتمر الامم المتحده الذى عقد فى نيروبى فى سبتمبر ١٩٧٧ عن التصحير قد وصف الأخير بانه يعود اساسا الى افعال الانسان الذى اساء استخدام الارض بدأ به الدائم على اغتصاب عيشه من الانظمه البيئيه الهشه .

ولقد كانت رواسب الصحراء تضاف سنويا بكميات ملموسه الى الاراضى الرسوبيه فى الوادى والدلتا مكونه منطقه تداخل على اطراف الوادى بين رواسب النيل ورواسب الصحراء وكان طمى النيل هو الدفاع الطبيعى للاراضى الزراعيه ضد زحف الصحراء ، لكنه بعد انقطاع الفيضان فان رواسب الصحراء هى الرواسب الوحيده التى تضاف الى هذه الاراضى فتضرها وتقتطع منها .

وتوضح مشاهدات الاقمار الصناعيه ان الكثبان الرمليه للصحراء الغربيه تزحف على الاراضى الزراعيه المتاخمة للوادى بمعدلات قد لا تبدو خطيره (١ فى المائه من مشكلة التصحر على الصعيد العالمى) الا انها فى الامد الطويل تشكل خطرا لا يستهان به فى ضوء ندرة الاراضى الصالحه للزراعه على التراب المصرى .

٤ ـ انتشار الاراضى الغدقه والمتأثره بالاملاح :

مثل كل تدخلات الانسان فى الانظمه البيئيه فلقد تسبب الاسراف فى الرى فى ارتفاع مستوى الماء الارضى ومع مضى الزمن زادت تنفاذية مياه الرى وتراكمت المياه وتسببت فى رشح الارض وتطبيلها الى ان وصل منسوب المياه الارضيه الى اعلى فوق المستوى العام للماء فى

بعض اراضى الدلتا والفيوم . وهذه الحالة لا تعوق فقط نمو جذور النبات بسبب تشبع التربة بالمياه ولكنها تسبب ملوحة التربة بعد تبخر المياه تاركة ترسيبات ملحية مركزة فى الطبقة السطحية العليا . ولقد تضخمت المشكلة فى السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع مستوى الماء الارضى الذى صاحب أنشاء السد العالى وتحول نظام الرى من الحوض الى المستديم فضلا عن عدم تصرير المياه مما أدى الى الاسراف فى استخدام هذا المورد الحيوى .

وتوضح الدراسات بأن الزيادة المتوقعة فى انتاجية المحاصيل تعادل كمية الانتاج الزراعى الذى يمكن ان يتحقق من مساحة قدرها ٥٠٠ر٠٠٠ فدان .(١)

٥ - تدهور خصوبة الاراضى المصرية :

كان لانقطاع الفيضان فى أعقاب انشاء السد العالى اثرا فى تدهور خصوبة الاراضى المصرية فى الوادى والدلتا التى عرفت على امتداد التاريخ البشرى بانها أخصب الاراضى الزراعية على سطح المعمورة وذلك بسبب توقف المادة السلتية التى كان يحملها النيل من الحبشة فى زمن الفيضان الى الوادى ودلتاه .

حيث نتج عن زيادة الطلب على الغذاء فى ج . م . ع . فى السنوات الاخيرة تعاظم استخدام الاسمدة بسبب تدهور خصوبة التربة وأنقطاع الغرين الذى كان يفد مع مياه النيل ليزيد من خصوبة الحقول فى الوادى والدلتا وكنتيجة لهذا فقد أصبحت واحدة من أكثف الزراعات فى العالم استخداما للاسمدة حيث بلغ متوسط استهلاك الفدان من الاسمدة حوالى ٥٤كجم فى السنة الزراعية ١٩٧٩/١٩٨٠ وهو رقم يناظر مثيله فى كل من زراعات

---

2. Farid Nicola & Mohamed H. Amer, "Effect of Subsurface Drainage on Increasing Productivity of Crops in the Delta Area of UAR", International Commission on Irrigation and Drainage Division, Biannual July 1969.

كاليفورنيا واسرائيل . والاسمده الفوسفاتيه وكذلك الاسمده النيتروجينيه تتسبب من خلال غسيلها وتحركها الى مجارى الترع والبحيرات والنهر فى انتشار الطحالب على سطحها ثم موتها وتعفنها بعد ذلك . وموت الاعداد الكبيرة من الطحالب الناتجه فانها تتحلل كما ان امدادات الاكسجين الذائب فى مياه البحيرات وفروع الانهار تستنفذ تماما . ومن ثم يؤدى هذا الى تدمير الاحياء المائيه وفيها الاسماك ابتداء من تلك الانواع التى تتميز باحتياجاتها الاكسجينيه العاليه . كما ان تحلل التجمعات الكبيره من الطحالب الميته علاوه على تأثيرها على الاحياء المائيه تنتج روائح كريهه وتجعل الماء غير صالح تماما . ويضاف الى هذا كله تأثير الاسمده النتروجينيه على المياه الجوفيه ايضا عندما تتحرك اليها من خلال عمليات الغسيل المستمره .

٦ ـ المبيدات الفطريه والحشريه :

على الرغم من ان المبيدات الفطريه والحشريه كانت من اعظم منجزات الانسان التكنولوجيه من اجل مزيد من الغذاء ومحاصرة الجوع فى العالم الا ان الانسان قد اكتشف آثارها الضاره الواضحه . فاستخدامها بمعدلات عاليه لمقاومه الحشرات والفطريات له آثاره الخطيره مثل قتل الاحياء التى تستوطن التربه والتى تسهم فى عملياتها تحلل المواد العضويه التى ينشأ عنها الدبال المكون الاساسى للتربه . كما ان تلوث التربه بالمبيدات يؤدى الى ادمصاصها على سطوح حبيبات التربه وبالتالى وصولها الى المجارى المائيه ودخولها فى السلسله الغذائيه حيث تنتقل الى النباتات بمقدار عشره اضعافها فى الوسط الاساسى (التربه) وتنتقل الى الحيوانات مره اخرى بمقدار عشرة اضعافها فى المحتوى النباتى وعندما يأكل الانسان الانسجه الحيوانيه تتراكم بمقدار عشرة اضعاف وهلم جرا ....

ومن الشواهد الداله على صحة هذه الارقام ان تركيزات الد . د . ت وجدت فى انسجة طائر البنجوين فى القطب الجنوبى وفى اجسام الاطفال فى قرى تايلاند ولبن الامهات فى ولاية انديانا الامريكيه بمستويات بعيده عن الامن الذى تسمح به ادارة العقاقير والغذاء بالولايات المتحدة .

---

1. Lester Brown & G. Finsterbusch, Man and His Environment, Harper and Row, New York, 1972.

جدول (٢)

حالات التسمم والوفاه الناتجه عن الاستخدام

العشوائى للمبيدات خلال الفترة ١٩٦٦ - ١٩٧٧

السنه	حالات التسمم	حالات الوفاه
١٩٦٦	١٠٩١	٤٤
١٩٦٧	١٢٧٠	٣٤
١٩٦٨	١٦٠٨	٣٥
١٩٦٩	[illegible]	٤٤
١٩٧٠	١٤٧٣	١٧
١٩٧١	٧٤١	٢١
١٩٧٢	١٣٠٩	٤٤
١٩٧٣	٤٩٨	٢
١٩٧٤	١٩٥١	٣٣
١٩٧٥	٩٦٧	٤
١٩٧٦	٥١٠	٢٤
١٩٧٧	٢٢٩٨	١١

1. Amin El Gammal, Legislation Aspects of Pesticide Regulations in Egypt, in Journal of Environmental Science and Health, Vol. 8 15 No. 6, Marcel Dekker Inc., New York, 1980.

كما أننا لا نعلم بالضبط عدد أنواع الطيور والاسماك والماشية والبشر الذى نفق بسبب هذه المبيدات . كما أننا لا نعلم كم هو عدد أنواع الطيور والماشية والاسماك التى لابد وأن نضحى بها من أجل تحقيق زيادة سنوية مقدارها ٥ فى المائة من انتاج الغذاء فى مصر .

ولقد تسبب الاستخدام العشوائى غير الحذر للمبيدات فى حالات تسمم حاد بين عمال المكافحة تصل الى حوالى ٦٠ فى المائة منهم فضلا عن أن الاحصائيات المتاحة تشير الى تزايد حالات التسمم والوفيات الناتجة عنه والتى قدرت فى مصر بحوالى ٣٦٣ حالة وفاة وحوالى ١٥١٠٥ حالة تسمم حاد خلال الفترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ . (انظر الجدول رقم ١) .

ويضاف الى هذا كله استخدام أنواع من المبيدات شديدة الاضرار بصحة الانسان ليتم ترويجها من خلال شركات المبيدات العالمية وما أن تتنبه حكومات العالم للأضرار المأساوية لهذه المبيدات حتى تشرع هذه الشركات فى ايقاف انتاجها بعد أن يكون الخطر قد تسرب الى البيئة والانسان أيضا .

٧ ـ استخدام مياه الصرف الصحى الغير معالجة كيماويا :

شاع فى مصر استخدام مواد مياه الصرف الصحى دون معالجتها كيماويا بطريقة يترتب عليها امتصاص بعض النباتات لبعض المعادن الثقيلة بتركيزات سامة .

وقد تم رصد وجود تركيزات من المعادن الثقيلة (الرصاص ـ الزئبق ـ الكادميوم) فى أنسجة بعض الحيوانات المزرعية تم تغذيتها على أعلاف مروية بهذه المياة التى تحتوى على تركيزات من المعادن الثقيلة دون معالجتها كيماويا ومنها على سبيل المثال مزرعة الجبل الاصفر .

ثانيا : نهر النيل ومشكلات التلوث :

لسنا بحاجة لأن نقرر أن نهر النيل هو شريان الحياة الرئيسى لمصر وهو الميراث المقدس لشعب مصر . وبعد أن كان المصرى يقسم أمام محكمة الآلهة فى يوم الحساب بأنه لم يلوث مياه النيل فأن النيل قد شهد مجموعة من التعديات البيئية فى السنوات الاخيرة بفعل تزايد مشروعات التنمية الصناعية والزيادة السكانية المضطردة وغياب

التخطيط البيئى . حيث بدأت المصانع فى صرف مخلفاتها السائله والتجمعات السكنيه فى صرف مخلفاتها الصلبه فى النيل مما ترتب عليه تغيير خواص المياه الطبيعيه والكيميائيه وتلوث مياه النهر بالجراثيم والامراض المعديه مما يؤثر بالتالى على جميع انواع الحياه بالنهر والاستخدامات الادميه . هذا وعلى الرغم من صدور القانون رقم ٤٨ لسنه ١٩٨٢ والذى اصدره مجلس الشعب لحماية البيئه وعدم تلوث نهر النيل وان يعاقب بالسجن كل من يخالف احكامه فان التعديات على النيل ماتزال مستمره .

ثالثا : تلوث هواء المدن

يعد تلوث هواء المدن نتاجا طبيعيا لعدد من العوامل التى باتت ميراثا مشتركا بين دول العالم اجمع وان ارتفعت حدتها فى ج . م . ع . وذلك بسبب ما يلى : —

١ — التصنيع الذى تزايد نشاطه فى المدن الكبرى منذ بداية القرن الحالى بصوره تزايد خطرها فى السنوات الاخيره بسبب التوطين المريب لكثير من المشروعات الصناعيه ومنها على سبيل المثال مصنع الحديد والصلب بمنطقة حلوان الذى افرز عددا من الملوثات (الاكاسيد) وبخاصه ثانى اكسيد الكبريت وصنع الاسمنت والاتربه المتصاعده منه مما أضر بنوعيه البيئه وصلاحيتها لعيش الانسان بعد ان كانت واحده من اجمل مناطق الاستشفاء فى مصر .

كذلك تلوث الهواء الذى لحق بمنطقة شبرا الخيمه نتيجه انتشار عدد كبير من المصانع بها تقوم بافراز الملوثات التى اضرت بالهواء والتربه (١)

---

(١) تفيد الدراسات المتاحه عن كميات الاتربه المتساقطه شهريا على بعض احياء القاهره من خلال محطات رصد هذه الاتربه بفعل الانشطه الصناعيه القائمه الى ان كمية الاتربه الساقطه على الدقى والزمالك تبلغ ١٥٠ طن / ميل مربع / شهر وحوالى ١٨٠ — ٢٠٠ / ميل مربع شهريا فى مصر الجديده وحوالى ٤٠٠ طن ميل مربع شهريا فى حلوان .

٢ - التحضر الزائد وانتشار السيارات في الاماكن السكنيه المزدحمه وتجمعات السكان وهذه بدورها تقوم بافراز اول اكسيد الكربون في الاماكن المزدحمه بالمرور مثل القاهره والاسكندريه بنسب تعدت الحدود الامنه وجعلت هواء القاهره والاسكندريه لا يتسق واعتبارات الصحه العامه المعمول بها .

٣ - الملوثات الطبيعية المعروفة برياح الخماسين .

وهي العواصف الرمليه التي تزيد حدتها في فصل الربيع وتعد المصدر الاساسي لتلوث الهواء بالاضافه الى العواصف الشتويه خلال فصل الخريف وارتفاع نسبة الاتربه بهواء غالبية المدن المصريه .

رابعا : تلوث البحار ...

توضح الدراسات البيئيه المتاحه الى ان تلوث كثير من البحار قد وصل الى حدود غير آمنه اضرت بالاحياء المائيه وصحة الانسان على السواء وذلك بسبب القاء مخلفات المصانع السائله ووجود السفن العابره وصرف المخلفات والفضلات الآدميه .

فالزئبق الذي يعد من نواتج الصناعات الحديثه ينصرف في البحار لتمتصه الطحالب التي يتغذى عليها السردين ثم تأكلها اسماك التونه التي وجد الزئبق في لحومها بنسبة ٠,١ جزء في المليون يمكن ان يؤدي الى الجنون .

وقد اوضحت الفحوص الحديثه ان الزئبق كان يوجد في اسماك البحر الابيض التي يتم صيدها في منطقة الاسكندريه بنسبه ٤ جزء في المليون وذلك عام ١٩٧٨ ارتفعت الى ٦٠ جزء في المليون عام ١٩٨٤ .

بالاضافه الى هذا كله فان صرف المخلفات الآدميه في البحر الابيض وما اثير من قضية الصرف الصحي في مياه الاسكندريه وما فجرته هذه القضيه من جدل قوي يتصل بصحة الانسان وسلامته يعد عرضا من اعراض الاخلال بالبيئه البحريه ومظهرا من مظاهرها .

خامسا : النمو السكانى :

طبقا لبيانات تعداد ١٩٧٦ بلغ عدد سكان مصر حوالى ٣٧ مليون نسمة يتوقع أن يصل عددهم الى ٦٢ مليون نسمة مع نهاية القرن العشرين . وتشير الدراسات التى أجرتها سلطات الاحصاء المركزية فى مصر الى أن كثافة السكان فى أحياء القاهرة مثل الشرابية وروض الفرج وصلت الى ٨٥٫٣٧٢٫٦٩٧٫٨٠٥ نسمه فى الكيلو متر المربع الواحد طبقا لبيانات تعداد ١٩٨٦ (انظر تفصيلات الجدول رقم ٣) ولنتصور قطاعة الوضع يكفى أن نفكر فى أن هذه الكثافة توفر مساحة حيوية تقدر بخمسة أمتار مربعة لكل شخص مع ادخال حساب الشوارع والطرقات ضمن هذه المساحة وبلغ من انفجار مدينة القاهرة الى درجة لم يعد معها بالامكان اطلاق اسم واحد عليها وبل وجب استعمال اسم مركب حيث أصبحت القاهرة حيا بسيطا من مجمع القاهرة — شبرا الخيمة — الجيزة — امبابه حلوان . ونتيجة لهذا النمو المتزايد والزحف الوحشى نحو المدن من المناطق الريفية فان الطاقة الاستيعابية لمدينة القاهرة على حمل السكان بدأت تشير الى أن العدد التنازلى قد بدأ وأن المدينة ستنهار قبل أن تصل الى رقم العشرين مليونا .

ان الكثير من المناطق الحضرية التى تكدس بها السكان بسبب تزايد الهجرة الريفية قد تدنت بها نوعية الحياة من حيث مواصفات المسكن وغياب الصرف الصحى ومواصفات الصحة العامة مما تسبب فى ارتفاع وفيات الاطفال واهدار الاستثمار القومى الذى ينفق على رعاية وتنشئة هؤلاء الاطفال (انظر الجدول رقم ٤) .

الهيئات والمؤسسات المعنية بالبيئة (١)

بعد هذا الرصد الموجز لمشاكل البيئة فى مصر فانه يحسن أن نعرض للهيئات والمؤسسات المعنية بالبيئة فى مصر وهى :—

١ — الاجهزة التخطيطية وهى :—

أ — جهاز شئون البيئة (رئاسة مجلس الوزراء)

ب — أكاديمية البحث وتضم مجلس بحوث البيئة ضمن أحد عشر مجلسا نوعيا وأربعة شعب مشتركة .

(١) يعتمد هذا الرصد على ماورد من أسماء للجهات التنفيذية والاستشارية والتخطيطية والبحثية صاحبة الاهتمام المباشر بشئون البيئة فى ج . م . ع . والواردة بالتقرير الوطنى عن البيئة فى مصر : مرجع سبق الاشارة اليه الصفحات ٤٣ — ٦٢ .

جدول رقم (٣)

الكثافة السكانية بأقسام القاهرة فى

تعدادى (١٩٧٦ - ١٩٨٦)

القسم	الكثافة السكانية فرد/كم٢		القسم	الكثافة السكانية فرد/كم٢	
	١٩٨٦	١٩٧٦		١٩٨٦	١٩٧٦
التبين	—	—	شبرا	—	—
حلوان (١)	٧٤٤٥٨	٤٩٤١٠	روض الفرج	٨٥٣٧٢	١٠٠٧٧٤
١٥ مايو	—	—	الساحل	٦١٥٣٠	٦٧٤١٢
المعادى (٢)	٢١٤١٩	١٠٦٢٤	الوايلى	—	—
مصر القديمة	٢٥٢١٣	٢٦٧٦٧	حدائق القبة (٦)	٢٧٣٤٨	٢٧٦٤٩
السيدة زينب	٥٦٨١١	٧٢٠٢٦	الزيتون	٧٧٧٣٨	٦٣٦٦٧
الخليفة	١٩٠٥٨	٢١٦٧٠	المطرية (٧)	١٥٦٤٢	٧٨٦٧
عابدين	٤٠٦٨١	٥٤٨٥٠	مدينة نصر	—	—
الموسكى	٧٢٠٠٢	٩٦٩٨٢	مصر الجديدة (٨)	١٢٩٤٠	٩١٠١
قصر النيل (٣)	٦٤٨٧	٦٣٨٦	النزهة	—	—
بولاق	٤٥٦٩٥	٦٥٧٣٢	عين شمس	—	—
الازبكية	٢٦٦٩٠	٣٤٩٨٤	الزاوية الحمراء	—	—
الدرب الاحمر	٣٧٥٧٤	٥٢٢٨٥	السلام	—	—
الجمالية (٤)	٤٥٨٥٠	٣٤٧٥٠	الزمالك	—	—
باب الشعرية	٧٢٣٢٩	١٠٠٢٦٦	منشأة ناصر	—	—
الظاهر	٤١٩٠٨	٥٢١٧٧	الماتين	—	—
الشرابية (٥)	٩٧٨٠٥	٧٩٣٧٤	المرج	—	—

(١) يشمل قسم التبين

(٢) يشمل قسم الماتين

(٣) يشمل قسم الزمالك

(٤) يشمل قسم منشأة ناصر

(٥) يشمل قسمى شبرا والزاوية الحمراء

(٦) يشمل قسم الوايلى

(٧) تشمل اقسام عين شمس - السلام - المرج

(٨) تشمل قسمى مدينة نصر والنزهة

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التعداد العام للسكان والنشات عام ١٩٨٦ ، النتائج الاولية ـ القاهرة يوليو ١٩٨٧ : ص١٢ .

جدول رقم (٤)

عدد المدن المتصلة وغير المتصلة بشبكة المجارى موزعة حسب المحافظات

(الغير حضريـــــــة)

المحافظة	عدد المدن	عدد المدن التى لها شبكة مجـــارى	عدد المدن التى ليس لها شبكـــة مجارى	النسبة
دمياط	٣	٢	١	٣٣٪
الدقهلية	١٠	٥	٥	٥٠٪
الشرقية	١٢	٣	٩	٧٥٪
القليوبية	٩	٣	٦	٦٧٪
كفر الشيخ	٨	١	٧	٨٨٪
الغربية	٨	٣	٥	٦٣٪
المنوفية	٩	١	٨	٨٩٪
البحيرة	١٣	٢	١١	٨٥٪
الاسماعيلية	٢	١	١	٥٠٪
الجيزه	٦	٢	٤	٦٧٪
بنى سويف	٧	١	٦	٨٦٪
الفيوم	٥	١	٤	٨٠٪
المنيا	٨	٢	٦	٧٥٪
اسيوط	١٠	١	٩	٩٠٪
سوهاج	١٠	—	١٠	١٠٠٪
قنـــا	٩	—	٩	١٠٠٪
اسوان	٣	١	٢	٦٧٪

المصدر : السيد محمد كيلانى ، تصنيف وترتيب المدن المصرية ذات حجم سكانى ١٠٠ر١٠ نسمة فأكثر ، ورقة عمل رقم ١٧ ، معهد التخطيط القومى القاهرة ١٩٨٣ ، ص٤٢ .

٢ — الاجهزه والمعاهد التخصصيه :—

أ — مراكز ومعاهد الاكاديميه .

(١) المركز القومى للبحوث .

(٢) معهد علوم البحار والمصايد .

(٣) معهد الارصاد الفلكيه والجيوفيزيقيه .

(٤) معهد بحوث البترول .

(٥) معهد تيودور بلهارس للابحاث .

(٦) مركز الاستشعار عن بعد .

ب — معهد الدراسات والبحوث البيئيه — جامعة عين شمس .

حـ — معهد الصحه العامه — جامعة عين شمس .

د — مركز بحوث الهندسه الصحيه — جامعة الاسكندرية .

هـ — المركز القومى لدراسات الامن الصناعى .

و — مركز صحة البيئه والصحه المهنيه (وزارة الصحه) .

ز — معهد الدراسات والبحوث الافريقيه — جامعة القاهره .

٣ — الجهات الحكوميه :—

أ — وزارة الصحه (وكالة الوزارة لشئون البيئه)

ب — وزارة الرى (حماية مجرى النيل والمصارف والمسطحات المائيه)

حـ — وزارة الصناعه (الاداره المركزيه للانشاءات الصناعيه بالهيئه العامه للتصنيع)

د — وزارة الاسكان (اصدار القرارات والتشريعات التى تنظم سلامة البيئه السكانيه من مساكن وطرق وحدائق ومرافق)

هـ — وزارة التعمير (التخطيط العمرانى)

و — وزارة البترول والثروه المعدنيه .

ز — وزارة الداخليه (شرطة المسطحات المائيه الوحدات المتخصصه في المحافظة على خصوبة التربة وحماية نهر النيل وتلوث الهواء والضجيج) .

ح — وزاره الزراعة .

٤ — النشاط على المستوى المحلى :— .

مكاتب شئون البيئه بديوان عام كل محافظة .

٥ — التعليم البيئى .

٦ — النشاط غير الحكومى فى البيئه :—

أ — الجمعيات العلميه (٨٠ جمعيه منها الجمعيه المصريه لعلوم البيئه)

ب — المكتب العربى للشباب والبيئه .

ان مشكلة البيئة والحفاظ عليها هى مشكلة اقتصاديه اجتماعية سياسية كما ان مشكلاتها تستلزم النظر اليها من منظار علم جديد يطلق عليه اسم علم الاقتصاد البيئى وهو الذى يصهر علوم الاقتصاد والايكولوجيا والبيولوجيا والكيمياء والفيزياء فى بوتقه واحده وانطلاقا من حقيقة ان مشكلة البيئه هى مشكلة قوميه تتعرض فى النهايه لنوعية الحياه وهى اثمن ماتحرص عليه المجتمعات الانسانية فان ذلك يستوجب خطه قوميه شامله تضم المحاور الاساسيه التاليه :—

١ — اهمية صياغة البرامج القوميه للتربيه البيئيه من خلال اجهزة الاعلام والمؤسسات التعليمية المختلفة من اجل تنمية السلوك البيئى الغير مسئول للمواطنين .

٢ — تطوير وتقوية تشريعات ولوائح البيئه .

٣ ـ الاهتمام بالجوانب البيئيه فى تقييم المشروعات فتحليل المشروعات التنموية الكبرى عادة ما يسقط من حسابه التكامل بين البيئه القائمه ونوعية الحياة الموجوده حيث ينشأ فى العاده آثار بيئيه سالبه عند انشاء هذه المشروعات يترتب عليها تدهور نوعيه الحياه .

ورغم ان الهدف الخاص بصيانة نوعية الحياة للانسان قد يتعارض مع معايير الكفاءه عند تخصيص الاستثمار فقد اثبتت التجارب المفيده فى تاريخ الفكر التنموى عدم سذاجة التصور الخاص بالتكامل بين البيئه ونوعية الحياه عند اعداد دراسات الجدوى الخاصه بانشاء هذه المشروعات .

٤ ـ التنميه الريفيه المتكامله تحت مظلة التنمية القوميه الشامله بهدف وقف تيار الهجره الريفيه نحو المراكز الحضريه والمدن التى بدأت طاقتها الاستيعابيه تنذر بالانهيار .

٥ ـ التشديد على ضرورة استصدار تراخيص البيئه لاجازة المشروعات الصناعيه اعمالا للقانون الذى ينص على استصدار تصريح من لجنة البيئه .

٦ ـ ضرورة استيراد المعدات الخاصه بحماية البيئه بالتلازم مع استيراد المعدات الراسماليه اللازمه لاقامه المصانع حيث ان تكلفه الحمايه تقل بمقدار ٥٠ فى المائه عن تكلفة درأ الاضرار البيئيه .

٧ ـ تنمية انماط التكنولوجيا المحليه وتجنب ما امكن ذلك استيراد انماط التكنولوجيا الغربيه المدمرة للملوثات .

٨ ـ تبنى سياسات رشيده وفعاله لمعالجة الآثار البيئيه التى نجمت عن تدخلات الانسان الضاره فى البيئه المحيطه .

٩ ـ تحقيق التكامل والتعاون بين الاجهزه والمؤسسات القائمه على حماية البيئة ومنحها الصلاحيات والسلطات التى تضمن فعاليتها .

وفى النهاية فان التعامل مع البيئة التى يعيش عليها الانسان لابد وان يستند الى اطـــار تنظيمى ومؤسسى متناغم يضمن الا تتقلب البيئة على الانسان الذى رعته دوما وباتـــت تتطلع من تدخلاته المبالغ منها فى استغلال الانظمة البيئية .

الفصل الثالث
التنمية وهجرة الموارد البشرية الى الخارج

تنصرف هجرة الموارد البشرية الى الخارج الى نوعين من الهجرة : الدائمة والمؤقتة . وفى الوقت الذى تنزح فيه الهجرة الدائمة الدر واغلى ما يملكه المجتمع من كفاءات علمية وادارية واقتصادية بذل الكثير فى سبيل اعدادها فان عليه الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية الى الخارج فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبدء عقبه مايسمى بحصر النفط قد تركت اثارها الاقتصادية والاجتماعيه العميقه على وجه المجتمع المصرى ونحن هنا نقدم عرضا لموضوع الهجرة الدائمة ثم نعرض لهجرة العمالة المصرية المؤقتة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والعمالة العائدة والعدد المتوقع عودته خلال السنوات القادمة والمشاكل التى سوف تواجهها هذه العمالة حال عودتها وبعض المقترحات لتطويق هذه المشاكل .

أولا : الهجرة الدائمة :

هى حركة السكان بين وحدتين داخل اطارين مختلفين بهدف الاقامة الدائمة . وتأخذ الهجرة الدائمة صورة الهجرة المنظمة وهى الصورة التى تتم بموافقة كل الاطراف المعنية اى بموافقة الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر اليها او امتناع قطاع من الوفدين فى مهام علمية الى الخارج عن العودة الى بلدهم .

وحتى بداية الخمسينات من هذا القرن لم يكن المصريون من الشعوب المعتدة للهجرة كما هو شأن السوريين واللبنانيين الذين عرف عنهم رغبتهم للهجرة وخاصة الى امريكا الشمالية والجنوبية بدءا من نهاية القرن الماضى وحتى الان . الا أنه ابتداء من الخمسينات بدأ تيار الهجرة المصرية الدائمة الى الخارج ، على ان البيانات المتاحة عن الهجرة الدائمة تشير الى انها ذات حجم محدود بالمقارنة مع

حجم الهجرة المؤقتة ، حيث بلغ عدد المغادرين من مصر بهدف الهجرة الدائمة حوالى ٣٢٠٠٠ نسمة بين عامى ١٩٦٢ ، ١٩٨٣ .

وبالرغم من صغر حجم الهجرة الدائمة فانها تستحق عناية خاصة بالنظر الى أنها تمثل أندر ماتملكه مصر من موارد بشرية تتفوق بها على غالبية البلاد النامية كما ان تكلفة احلال هذه الموارد مرتفعة جدا فضلا عن أن فترة الاحلال طويلة والخسائر دائمة .

ويمكن تفسير دوافع الهجرة الدائمة واسبابها فى مصر من خلال العوامل التالية :-

١- الشعور والانكسار الذى الم بالصفوة المتعلمة فى اعقاب حرب ١٩٦٧
٢- الانكماش الذى اعقب حرب ١٩٦٧ وقلة فرص العمل وضعف الرواتب والاجور امام الكفايات العلمية .
٣- ضعف امكانيات الاداء المتاحة من وجهة النظر التكنولوجية ونقص مراكز البحوث واستعداداتها العلمية .
٤- المصاعب التى يواجهها العائدون من البعثات التعليمية من حيث ضعف الرواتب وعدم كفايتها لمواجهة متطلبات المعيشة وضعف الاستفادة منهم .
٥- سياسة الحكومة الرامية الى تشجيع الهجرة بعد عام ١٩٦٧ .

هذا وتشير بيانات الجدول رقم (١) الى ان الولايات المتحدة وكندا واستراليا حصلت على ٩٦٪ من اجمالى عدد المهاجرين الدائمين خلال الفترة ٦٢ - ١٩٨٣ وهو مايساوى ٣٠٩٨٠ من اجمالى عدد المهاجرين الى الوجهات الرئيسية البالغ ٣٢٢٩٢ (١) ويمثل المهاجرون الى الولايات المتحدة الامريكية بنسبة ٦٣٪ من اجمالى المهاجرين عن الفترة قيد الدراسة تليها كندا ونسبة المهاجرين اليها ٣١,٩٪

١- لمزيد من التفاصيل انظر :-
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢ - ١٩٨٠) - القاهرة - ١٩٨٥ الصفحات من ٥٧ - ٦٢ .

جدول رقم (١)

المهاجرون الاصليون والمرافقون خلال الفترة من عام ٦٠ — ٨٣ وفقا لدوله المهجر

دولة المهجر / سنة الهجرة	دوله المهجـــــر					المجموع
	امريكا	كنـــدا	استراليـا	البرازيل	دول اخرى	
١٩٦٢	٣١	٥٢٧	٥٦	١١٥	١٤٠	٨٦٩
٦٣	٥١	٩٦٨	٥٤١	١١٥	١١٣	١٧٨٧
٦٤	٣٨	١٤٢	٥٤٩	٦٨	٤٨	١٦٤٥
٦٥	٤١	١٧٢	٤٠٤	٢٥	٢٧	١٤٧١
٦٦	٦٨	١٤٧	٨٣٦	٤٢	١١	٢٣٦٤
٦٧	٤٦٦	١٣٢٤	٩٣٦	٥٢	١٣	٢٥٨١
٦٨	١٠٤٦	١٤٤١	٨٠٢	٣٠٧	٣١	٣٦٣٦
٦٩	٣١٨٢	١٤٧	١٤٦١	٤١	١٤	٥٦٤٥
٧٠	٢١٣٢	٤٣٩	١١٣٥	١٢	٨	٣٧٢٦
٧١	١٢٤٥	٢٨٣	١٣١٢	٢١	٤	٢٨٦٥
٧٢	٥٨٩	١٩٩	١٠٨	١٠	٢	١٧٠٨
٧٣	٤٣٣	٢٤٥	٥٦٤	٢٠	١٢	١٢٧٤
٧٤	٣٤٩	١٦٦	٢١٩	٩	١٥	٧٥٨
٧٥	١٨٢	١١٤	٣١	٣	١٩	٣٥٥
٧٦	١٣٥	٤٨	١٥	٥	٠٠	٢٥٣
٧٧	٢٣٨	٣٨	١٨	١	٠٠	٢٩٥
٧٨	٢٤٩	١٨	٣٨	٠٠	٠٠	٣٠٥
٧٩	٨٧	٥	٤	٠٠	٠٠	٩٦
٨٠	٤٦٥	٥٦	٢٥	٠٠	٠٠	٥٤٦
٨١	٢٣	١١	٣	٠٠	٠٠	٤٧
٨٢	١١	٧	٢	٠٠	٠٠	٢٠
٨٣	١٨	٥	٧	٠٠	٠٠	٣٠
للاجمالى	١٠٩٣٩	١٠١٦٦	٩٨٧٥	٨٤٦	٤٦٦	٣٢٢٩٢
النسبه للاجمالى ٪	٣١٫٨٨	٣١٫٤٨	٣٠٫٥٨	٢٫٦٤	١٫٤٤	— د ١٠٠

المصدر : وزارة القوى العاملة والتدريب — الادارة العامه للتدريب

عن نفس الفترة ثم المهاجرين الى استراليا ونسبتهم ٣٫١٤٪ ثم المهاجرين الى البرازيل ونسبتهم اقل من ٣٪ من جملة المهاجرين اما باقى مهاجرو الدول الاخرى فأن نسبتهم تقل عن ١٫٥٪ من اجمالى المهاجرين الدائمين . وتشيع الهجرة الدائمة بين المؤهلين تأهيلا عاليا من ذوى الكفاءات الفنية والعلمية العاليه بسبب التطور التكنولوجى والتقدم العلمى الكبير فى بلاد المهجر وخاصة الولايات المتحدة الامريكية حيث يمثل خريجو كليات العلوم ثم طب الاسنان والصيدلة والطب البيطرى والطب والتجارة غالبيه المهاجرين الى الولايات المتحدة وكندا واستراليا هذا ويرتبط امتناع ذلك القطاع من الموفدين للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه عن العودة بما يسمى بسرقة الادمغة ، حيث تشجع دول المهجر الرئيسية على انتزاع المتخصصين المتميزين فى فروعهم من الدول النامية دون التعويض عنهم ماليا . فتوفر بذلك تكاليف اعدادهم وتجنى عوائد اضافية من تشغيل هذه الكفاءات المهاجرة .

هذا وتعمل هذه البلاد على تشجيع اصحاب الكفايات العلمية من هؤلاء الموفدين فى بعثات او اجازات دراسية على الاقامة الدائمة فيها موفرة لهم رواتب وفرص عمل تعجز اوطانهم عادة عن تلبيتها ويحدث ذلك اما اثناء الدراسة او بعد بضع سنوات منها . فعلى سبيل المثال نجد ان نسبة كبيرة من الهنود والباكستانيون والمصريون يشكلون ٨٠٪ من اطباء لندن كما ان نسبة كبيرة من العاملين فى مجالات الهندسة النووية وابحاث الفضاء والطب الذين يعملون بالولايات المتحدة ينحدرون من بلاد نامية وبينهم المصريون .

واذا قلنا أن اعداد خبير ممتاز متخصص يتكلف حوالى ١٠٠٫٠٠٠ دولار فمعنى هذا أن مصر قد فقدت حوالى ٣٫٢ مليار دولار موزعه على ٣٢٫٠٠٠ مهاجر* بينما يبلغ العائد الذى تجنيه الدول المستقبله اكبر من هذا بكثير لان تكاليف التأهيل فى الولايات المتحدة مثلا تبلغ من ٢ — ٣ مرات مثيلتها فى البلاد النامية وبذلك تحتاج البلاد الصناعية المستقبله الى اقل من ١٪ من دخلها القومى على اعداد خبرائها الممتازين .

---

* بالطبع قد لايكون كل هؤلاء من الخبراء الممتازين فى تخصصاتهم .

ومن المفارقات المثيرة للشجن أن الدول النامية تضطر الى الحصول على مساعدات من منظمات دولية او اتفاقيات ثنائية منفردة مما يكلفها غاليا بالرغم من انه يوجد بين صفوفها اناس قادرين على اداء نفس المساعدات واكثر منها . وبينما تفهم مساعدات التنمية من منظور مساعدة الدول الصناعية للدول النامية عن طريق تزويدها بالتكنولوجيا — أى نقل معارف وخبرات تقنية حديثة اليها ، الا انه من خلال نزح الادمغة فأن البلاد النامية تقدم من حيث لاتريد مساعدة انمائية اكثر فاعليه ومن ثم يحدث نقل التشولوجيا فى اتجاه معاكس وحيد الجانب دون التعويض عنه . أن سرقة الادمغة تبرز اساسا رخص توفير ظروف افضل فى البلاد المستقبله عنها فى البلاد النامية حتى يمكن الحصول على الربح الذى يوفره الحصول على كفاءة ابداعيه من قوى عاملة عالية التخصص فى اطار القوانين التى تسمح بالاقامة الدائمة فى هذه البلاد لاصحاب هذه الكفايات .

وبينما تفتح الولايات المتحدة ذراعيها وقوانينها لاستقبال هذه الكفايات فانها تصرب اسوارا من الاسلاك الشائكة على حدودها فى وجه النازحين من المكسيك وجزر الكاريبى الهاربين من الجوع والفقر الذين يقومون بمغامرات اسطورية يائسة لدخول البلاد املا فى مستقبل غير مؤكد .

ولماذا الذهاب الى البلاد النامية التى تمارس سرقة الادمغة بدفع بدل اضرار او المساعدة باعانات مناسبة فى نفقات تأهيل هذه الكفايات والتخصصات التى تم اجتذابها .

الهجرة المؤقتة :

تعرف الهجرة المؤقتة بأنها حركة السكان مابين اطارين سياسيين بنيه الاقامة المؤقتة كما هو الحال فى هجرة العمالة المصرية الى الدول العربية بهدف الاقامة المؤقته . و يتخذ هذا النوع من الهجرة اشكالا مختلفة مثل (الاعارات او الندب عن طريق الاتفاقيات الثقافية بين الدول او عن طريق حصول الفرد على عقد شخصى) . فلقد بدأ تيار الهجرة المؤقتة للعمل بالخارج فى التزايد اعتبارا من الستينات على أن السبعينات شهدت زيادة هائلة فى اعداد العاملين المصريين العاملين بالبلاد العربية المجاورة نتيجة لزيادة العوائد البترولية للبلاد العربية المصدرة للنفط فى اعقاب حرب اكتوبر ١٩٧٣ وشروع هذه البلاد فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها .

هذا وتمثل ج . م . ع . اكبر نسبة من العمالة الوافدة للدول العربية المصدرة للنفط. وذلك بسبب الزيادة السكانية الكبيرة وارتفاع نسبة الخريجين الجامعيين ومن ثم فلقد كانت مصر اكبر مصدر للقوى البشرية المدربة اللازمة لتنفيذ الخطط التنموية التى شرعت بتنفيذها هذه البلاد ولقد تمثلت دوافع الهجرة المؤقتة فى عدد من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التى واجهت الاقتصاد المصرى خلال السبعينات والنصف الاول من الثمانينات وهى :—

١— سياسات تعيين الخريجين وقصور فرص العمل .

٢— تشجيع هجرة العمالة المصرية كحل للبطالة السافرة والمقنعة وتحسين احوال المصريين .

٣— انخفاض الاجور والرواتب وشعور كثير من خريجى الجامعات أن تأمين الاحتياجات الاساسية قبل الكمالية لن يتحقق الا بالسفر للبلاد المصدرة للنفط .

٤— الطلب على العمالة المصرية كبديل افضل للعمالة غير العربية (١) .

وهناك عدد من المصادر التى قامت بتقدير حجم الهجرة المؤقتة نورد اهمها فيما يلى :

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :
بنت هانسن ، سمير رضوان — العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير : مصر فى الثمانينات — القاهرة — دار المستقبل العربى — ١٩٨٣ الصفحات من ١٣١—١٤٢ .

جـدول (٢)

تقديرات الهجرة المؤقتة حسب المصادر المختلفة

مسلسل	المصـــدر	الفترة قيد الدراسه	التقـديـر	
			١٩٧٣	١٩٨٠
١	الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء	١٩٧٣ ـ ١٩٨٠	ـ	٧٨٩,٠٠٠
٢	منظمة العمل الدولية (بديل اول)	١٩٧٣ ـ ١٩٨٠	٢١٩٤٥٣	٦٣٧,٩١٩
٣	منظمة العمل الدولية (بديل ثانى)	١٩٧٣ـ١٩٨٠	٢١٩٠٠٠	١,٠٦٣,٠٠٠
٤	بيركنس وآخـــرون	١٩٧٥ـ١٩٨٠	٣٢٠٠٠٠	٨٠٣,٠٠٠
٥	سعد الدين وعبد الفضيل	ـ ١٩٨٠	ـ	١,٠٥٦,٥٠٠

مصادر الجدول :

١ـ احمد امام خليل ـ العمالة العائدة من الخارج واثرها على سوق العمل الداخلى ـ وزارة القوى العاملة (الادارة العامة للاحصاء) القاهرة ديسمبر ١٩٨٦ صـ ٢٢ .

٢ـ بنت هانسن وسمير رضوان ـ العمل والعدل الاجتماعى فى اقتصاد متغير صـ ١٣٥ ، بنى هذا التقدير على اساس المعلومات الفعلية المتعلقة بالهجرة والاعارات من الحكومة والقطاع العام .

٣ـ المصدر السابق مباشرة صـ ١٣٧ .
بنى هذا التقدير على اساس استخدام معدل نمو الهجرة فيما بين اعوام ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٠ .

٤ـ J.S.Birks, Serag El-Din, Sinclair and J.A. Socknat, "Who is Migrating Where? An Overview of International Labour Migration in the Arab World" in Richards, A. and Martin, P. (eds.), Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt. Westview Press, Colorado and American University in Cairo Press, 1983.

٥ـ ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ـ انتقال العمالة العربية : المشاكل ـ الاثار والسياسات . بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ ١٩٨٣ .

ويعكس الهيكل التالى التوزيع النسبى للمصريين **العاملين** حسب تخصص المؤهلات فى ١٩٨٠/١٢/٣١ (انظر الجدول رقم ٢) :-

٢٩٫٠٣ %	خريجى الاداب والالسن ودار العلوم والتربية والبنات والفنون الجميلة والازهر .
٣٫٠٥ %	خريجى الطب والصيدلة
٩٫٢٠ %	خريجى الهندسة والعلوم
٢٫٨١ %	خريجى الزراعة والطب البيطرى
٦٫٨٢ %	خريجى التجارة والاقتصاد
١٫٧٨ %	خريجى الحقوق
٤٫٤ %	تربية رياضية واقتصاد منزلى وخدمة اجتماعية وتمريض عالى وموسيقى
٣٫٥٦ %	مؤهلات عليا أخرى
٢٩٫٩٤ %	مؤهلات متوسطة
٢٫٠٨ %	مؤهلات اقل من المتوسطة
٧٫٤٢ %	بدون مؤهل
١٠٠٫٠٠	المجموع

كما يعكس الهيكل التالى التوزيع النسبى للمصريين **العاملين** حسب الاقسام الرئيسية للمهن فى عام ١٩٨٥ **(انظر الجدول رقم ٣)** .

١- اصحاب المهن الفنية والعلمية ومن اليهم	١٦٫٩ %
٢- المديرين الاداريين ومديرى الاعمال	٣٫ %
٣- القائمون بالاعمال الكتابية ومن اليهم	٧٫٧ %
٤- القائمون بأعمال البيع	٥٫ %
٥- القائمون باعمال الخدمات	١٧٫٤ %

(جدول رقم ٢)

توزيع اجمالى عدد العاملين من قطاعات العمل المختلفه وفقا لتخصص المؤهل وجهة العمل حسب الموقف فى ١٩٨٠/١٢/٣١ .

تخصص المؤهل / قطاعات العمل	طب بشرى	طب أسنان	طب بيطرى	صيدلة	زراعه	علوم	هندسه	تجاره واقتصاد	آداب	حقوق	دار العلوم	تربيه معلمين سابقا	بنات	فنون تطبيقيه وجميله وتربيه فنيه	آزهر	موسيقى مسرح وسينما	تربيه رياضيه وعلاج طبيعى	انتصاد نزل وفنون طرزيه	خدمه اجتماعيه	مرضى عالى	مؤهلات عليا أخرى	مؤهلات متوسطه	مؤهلات اقل من المتوسطه	بدون مؤهل	المجموع	النسبه % للاجمالى
قطاع التعليم والبحث العلمى	١٢٥	٢٦	١٤	١٤	٢٤٤	٢١٧٤	١٣١	٣٢٢	٢٢٧٥	٩٣	٥٧٦	٢٧٦٥	١٠٧	٥٢٨	١٤٥٠	١٢٤	٤٢٢	٣٣٦	٢١٤	١٥	٧٦٥	٥٣٧٣	٩٤	١٥٢	١٩٢٣٩	٧ر٤٥
قطاع الصحه	٧٠٤	٣٣	٣٧	٣	١١	١٨	٨	٢٧	١٣	٦	—	٤	—	٣	—	—	٣	٦	١٤	٢٧	٤٣	١٠٥٦	٤٣	٤٧	٢١٠٣	١ر٢٩
قطاع اصلاحه والبترول والتعدين والكهرباء	٦	١	٢	—	٢٨	٧٢	٢٠٨	٢١٨	٤٥	٣١	٢	١	١	٩	٨	—	٥	—	٦	—	٣٨	٧٢٦	١٢١	١٤٠	١٦٦٨	٨ر٤
قطاع الاتصاد والتجاره والمال	٣	١	١	١	٤١	٢٦	٩	٩٥٠	٤٢	١١٤	٧	٣	١	٩	٨	—	٢	٤	١٠	—	٧٨	٦٩٦	٤٧	٤٠٠	٢٤٥٣	٣٣ر٧
قطاع العمل والمواصلات	١٢	١	١	—	٤	٢	٦٠	٤٩	١٨	١٤	١	٢	—	—	٤	٣	—	—	٥	١	٦	٤٢٣	١٤٩	٤١٢	١١٦٨	٩ر٣
قطاع الزراعه والرى	٨	٩	١	٥٢	٤٨٣	١٢	٥١	١٦٤	٢٣	٢١	٢	—	١	٨	٥	—	٢	—	١١	—	٥٦	٥٣٧	٦٣	١١١	١٦١٠	٨١ر٤
قطاع الثقافه والاعلام والسياحه	٣	١	—	—	٩	١٣	٦٥	٧٨	٢٢٤	٢٥	١٦	٤	١	٩٢	١٢	٦٦	٦	٨	١١	١	٦٤	٢٨١	٤٦	٣٠٥	١٣٣١	٩٧ر٣
قطاع الاسكان	١	—	—	—	١	—	٨١	٥١	١٠	٧	—	—	—	٣	١	—	—	—	—	—	٨	١٩٨	٤٢	—	٧٢٧	١٧ر٢
قطاع الشئون الاجتماعيه والاوقاف والعمل	٣	—	—	—	٢٤	٦	٨	٤٠	٤٤	٢٢	٢	١١	—	١٠٠	٥١	٦٤	٢	٥	٤١	١	١٨	١٤٦	٨	٤١	٦٤٢	٩٢ر١
جهات اخرى	٢٦	٢	٣	٥	٣٩	٦٠	٦٣	٣٨٤	٩٢	٢٦	١٥	٥٥	—	١٠	٥١	٢٩	٢	٨	٢٢	٣	١١٥	٧٠٠	٨٣	٥٠٦	٢٥٣٣	٥٦ر٧
قطاع عام	١	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	١	٨	١ر٠٥
قطاع خاص	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	١	٤	١ر٠٥
الاجمالى	٨٩٢	٧٤	٥٨	٧٦	٨٦٦	٢٣٩٩	٦٨٣	٢٢٨٤	٢٧٨٦	٥٩٥	٢٢١	٢٨٢٥	١٤١	٧٢٢	١٦٢٩	١٩٥	٥٢٢	٢٦٧	٢٢٤	٤٨	١١٩١	١٠٠٥٨	٦٩٦	٤٤٥	٢٣٤٨٩	١٠٠ر٠٠
النسبه % للاجمالى	٤ر٦٦	٠ر٤٤	٠ر٤٣	٠ر٤٤	٣ر٥٩	٧ر١٦	٢ر٠٤	٦ر٨٤	٨ر٢٤	٠ر٧٨	١ر٨٥	٧ر٦٨	٠ر٢٣	٢ر١٦	٤ر٨٩	٠ر٥٨	١ر٠٩	١ر٠٩	١ر٠٩	٠ر١٤	٣ر٥٦	٩٩ر٩٤	٢ر٠٨	٧ر٤٢	١٠٠ر٠٠	

مصدر الجدول : نفس المصدر السابق مباشرة

٦- العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر . ٣ر٩ ٪

٧- عمال الانتاج ومن اليهم ٦ر٤٢ ٪

٨- الافراد الذين لايمكن تصنيفهم حسب المهنة . ٣ر٥ ٪

ولقد ترتب على موجات الهجرة الخارجية المؤقتة فى البلد المرسل عددا من المحاسن والخطايا يستغل المحاسن فريق يدعو الى فتح ابواب الهجرة امام العمل المصرى لتحقيق الاستفادة من هذه المحاسن على حين كانت الخطايا مبررا للفريق الآخر لقفل باب الهجرة فى ضوء ماحدث من نواقص ونحن هنا نسوق محاسن وخطايا الهجرة المؤقتة .

ثالثا : الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية المؤقتة :

١- الاثر على الهيكل المهنى لقوة العمل :

يترتب على الهجرة نظريا تحسين هيكل القوى العاملة اذا ارتفعت الاعداد المهاجرة من فئات الفائض وقلت بين فئات العجز . على أن ماحدث كان هو العكس تماما ، فقد ظهر العجز الشديد فى عدد من انواع الكفاءات العلمية والمهارات اليدوية مع تدنى مستوى الكفاءة والمهارة للافراد الذين تم احلالهم ولعل اكثر القطاعات التى عانت من الاختناقات والندرة فى بعض المهارات التى كان من العسير تعويضها بين غير المهاجرين هم اعضاء هيئات التدريس بالجامعات وعمال البناء والحرفيين (المهنيين) والمزارعين وان كانت الاختلالات الحادثة فى سوق العمل قد طالت كل قطاعات القوى العاملة وان اختلفت درجة الاختلال من قطاع الى آخر . ولقد ترتب على ندرة العمالة الفنية المدربة ارتفاع اجور الحرفيين وعجز شركات الاستثمار عن سد النقص المطلوب من التخصصات اللازمة مما دعاها الى قصر نشاطها الانتاجى على الصناعات الاستهلاكية وعدم اقتحام الصناعات

(جـــدول رقم ٣)

التعاقدات التى تمت للدول الغربيه حسب الأقسام الرئيسيه للمهـــــن
بين عامـــى ٨٤ ، ١٩٨٥ .

الأقسام الرئيسيه للمهن	١٩٨٤		١٩٨٥	
	العدد	النسبه	العدد	النسبه
(٠ ر ١) أصحاب المهن الفنيه والعلميه ومن اليهم .	٧١٦٥٦	٤٢ ر ٧	١٠٠٧٢٦	١٦ ر ٩
(٢) المديرون الاداريون ومديرى الأعمال .	١١٥٩	٠ ر ٧	١٤٨٩	٠ ر ٣ %
(٣) القائمون بالأعمال الكتابيه ومن اليهم .	٢٥٠٠١	١٤ ر ٩	٤٦١٧٩	٧ ر ٧ %
(٤) القائمون بأعمال البيع .	١٢١٨	٠ ر ٧	٣٠٧٧	٠ ر
(٥) " " الخدمات .	١٤١٠٣	٨ ر ٤	١٠٣٧١٠	١٧ ر ٤
(٦) العاملون فى الزراعه وتربيه الحيوان وصيد البر والبحر .	٦٢٩٤	٣ ر ٧	٥٥٢٢٠	٩ ر ٣
(٧) (٧ ، ٨ ، ٩) عمال الأنتاج ومن اليهم .	٤٦٦٠٥	٢٧ ر ٨	٢٥٤٠١٠	٤٢ ر ٦
(س) الأفراد الذين لا يمكن تصنيفهم حسب المهنه .	١٨٨٥	١ ر ١	٣١٤٥٧	٥ ر ٣
الجملـــــه	١٦٧٩٢١	- ر ١٠٠	٥٩٥٨٦٨	- ر ١٠٠

مصدر الجدول : نفس المصدر السابق

الرأسمالية التى تحتاج الى العمالة الماهرة نظرا لارتفاع اجورها وندرتها • كما أن توافر العمالة الفنية الماهرة ذات الاجر المنخفض عامل هام فى اجتذاب الاستثمار الاجنبى ومن ثم كان لهجرتها أثر واضح على امكانية تحقيق هذا الجذب •

وفى القطاع الزراعى حدث عجز ملموس فى الايدى العاملة الزراعية نظرا لهجرتها الى البلاد العربية المجاورة (ليبيا والسعودية بشكل اساسى) التى شرعت فى تنفيذ خططها الزراعية مما ترتب عليه ارتفاع اجور العمال الزراعيين ونقصهم بشكل حاد ادى الى احلال المرأة فى بعض العمليات الزراعية وبوار الارض •

هذا ويلاحظ أن أثر الهجرة على البطالة كان دون الآمال التى عقدها صانعوا السياسة وذلك بسبب الطبيعة الانتقائية لعملية الهجرة •

٢ـ أثر الهجرة المؤقتة على توزيع الدخل :

لاشك ان هجرة المصريين الى البلاد العربية للعمل قد أثرت على الصورة العامة لتوزيع الدخل واحوال الفقر فى مصر • ولقد ساعد على عمق الاثر الذى احدثته هجرة المصريين فى توزيع الدخل فى مصر أن المنتفعين الاساسيين بالهجرة لاينتمون فقط لطبقة المهندسين والاطباء والمدرسين وهى الطبقة التقليدية لهجرة ماقبل النفط ولكن ايضا لانقسر شرائح القوة العاملة مثل (عمال الزراعة) و (الحرفيين) الذين لم يكونوا من ذوى الدخول العالية قبل الهجرة وموظفى الحكومة والقطاع العام على ان تحقيق هذه الملاحظات وتأكيدها يعوقه وجود بيانات مشتقة من مسح قومى للدخل وتوزيعه او مسح حديث لميزانية الاسرة يعطينا فكرة عما طرأ على توزيع الدخل خلال الفترة ٧٤/٧٥ ـ ١٩٨٩ / ١٩٨٢ وهى الفترة مابين مسح ميزانية الاسرة الثانى والثالث وذلك بسبب ماتواجهه سلطات الاحصاء المركزية فى مصر من اخطاء المقابلة ومعالجة البيانات فى المسح الاخير مما دعا الى تأخير ظهوره حتى اعداد هذه المذكرة للنشر •

وبالرغم من هذا فهناك من الدراسات والمسوح ما يؤكد عدم وجود تغيير له اهميته فى توزيع الدخل بشكل عام فى الريف وان كانت هناك اشارات الى ظهور تحسن معين فى انخفاض نسبة العائلات الريفية التى تعانى من الفقر المطلق من ٤٤٪ فى ٧٤/١٩٧٥ الى ٣ر٣٥٪ فى ١٩٧٧ وذلك طبقا لمسح بالعينة قامت به منظمة العمل الدولية فى عام ١٩٧٧ لالف عائلة فى ١٨ قرية مصرية وان كان تقرير منظمة العمل الدولية لسنة ١٩٨٠ قد حذر من أن نتائج مسح ١٩٧٧ ليست قابله تماما للمقارنة مع نتائج ميزانية الاسرة للسنوات ٥٨/١٩٥٩ و٦٤ و٧٤/١٩٧٥ بسبب اختلاف طريقة اختيار العينة فى الحالتين (١).

وهناك دراسات أخرى تشير الى أن هجرة العمالة الريفية فى مصر قد أدت الى ارتفاع متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف فلقد أدت التحويلات الى رفع متوسط الدخل الصافى للفرد فى الريف فى عام ١٩٧٥ من ١ر٦٦ جنيها الى ٦ر٧٣ جنيها أى بمقدار ١ر١١٪ وفى عام ١٩٨٠ ارتفع متوسط الدخل السنوى الصافى للفرد من ٢ر٦٧ جنيها الى ١ر١٢١ جنيها بواسطة تحويلات العاملين بالخارج أى بمقدار ٢ر٨٠٪ وفى منتصف الثمانينات عندما تضاءل تيار الهجرة بسبب تراجع عوائد النفط أدت التحويلات الى رفع متوسط الدخل السنوى الصافى للفرد فى الريف من ٨ر١٤٢ جنيها الى ٩ر٢١٤ جنيها أى

---

(١) انظر

جلال امين واليزابث تايلور عونى - هجرة العمالة المصرية (دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية الى الخارج) تقرير بحثى رقم ١٠٨ أ مركز البحوث للتنمية الدولية بكندا - يناير ١٩٨٦ الصفحات ١٤٣ - ١٤٤.

بمقدار ٥ر٥٠٪ فى عام ١٩٨٥/٨٤ (١) .

اما فيما يتصل بالحضر فليس لدينا مصادر مقابلة لتلك التى فى الريف نستدل بها على ما طرأ من تغيرات فى توزيع الدخل بين سكان الحضر فبينما كانت هناك زيادة كبيرة فى اجور الحرفيين فى القطاع الخاص ثم اجور عمال القطاع العام كان موظفى القطاع الحكومى هم ابرز فئة شهدت اقل معدل للزيادة فى حقبة ازدهار الدول النفطية بعد ان كانوا يتمتعون بوفاهية نسبية فى الستينيات وذلك بسبب انخفاض الطلب على خدماتهم فى هذه البلاد التى تحتاج الى الحرفيين والصناع المهرة أكثر من حاجتها الى موظفى المكاتب ذوى المهارات الكتابية التقليدية . ومن ثم فأنه على الرغم من ان الهجرة قد ادت الى زيادة دخول الحرفيين والعمال المهرة ومن ثم ادت الى تخفيض تلك النسبة من القوة العاملة التى تعانى من الفقر المطلق فأنها قد أدت الى تفاوت فى توزيع الدخل بسبب ما تتحمله الشرائح الفقيرة بعبء أكبر يتمثل فى نفقات التعليم والتدريب على المهاجرين الذين ينتمون بنسبة اكبر الى شرائح السكان الاعلى دخلا وهى التى تتمتع بالجزء الاكبر من المنافع المادية للهجرة (٢) . كذلك أدت الهجرة الى ظهور نوع من الازدواجية فى المجتمع المصرى حيث اصبحنا بازاء اقتصاديين يتعايشان جنبا الى جنب ولكل منهما قوانينه وآلياته التى تحكم انماط السلوك فيه (٣) .

---

(١) انظر الدراسة الموسعة التى قامت بها :
كريمة كريم . " الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى " فى ندوة الفلاحون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى - مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس (٦-٨ مايو ١٩٨٦) . وايضا لنفس الباحثة " السياسة المالية و توزيع الدخل فى حضر مصر " بحث قدم فى المؤتمر العلمى السنوى العاشر للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨٥ .

(٢) :
نادر فرجانى : الهجرة الى النفط - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، ديسمبر ١٩٨٣ ص - ١٠٦ .

(٣) :
محمود عبد الفضيل : آثار هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى - بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ١٩٨٠ ص ٢٥ .

ويفيد هذا كله أن هجرة العمالة المصرية الى الخارج قد ترتب عليها وجود اختلالات ظاهرة في هيكل القوى العاملة نجم عنه اختلال جديد في جداول الاجور لبعض المهن مثل عمال البناء وعمال الزراعة وبعض التخصصات الفنية والعلمية العليا .

٣- ظهور الانماط الاستهلاكية الترفيه :

كان لهجرة المصريين الى البلاد العربية المجاورة خلال حقبة التخمة النفطية آثار سلبية على الانماط الاستهلاكية في الوطن الام . فلقد تأثر المصريون المهاجرون بأنماط الاستهلاك السائدة في بلد المهجر المؤقت التي شاعت بين مواطنيه بفعل ارتفاع الدخول ارتفاعا ليس له مثيل والانتقال المفاجئ من الفقر الى الغنى وعندما عاد هؤلاء الى الوطن بعد انتهاء فترة العمل المؤقتة بالخارج ساهم أثر المحاكاة والتقليد لانماط الاستهلاك في البلاد التي كانوا فيها على ظهور انماط الاستهلاك الترفيه او شبه الترفيه بفعل تحويلاتهم وارتفاع دخولهم . ومما ساعد على رواج هذه الانماط وتأثيرها الضار أن الهجرة لم يقتصر تأثيرها على حملة المؤهلات العليا التي هي اقدر الفئات على السفر الى الدول الاخرى وانما تعدى تأثيرها الى الفئات الشعبية التي تأثرت هي الاخرى بعملها في البلاد العربية وحملت عند عودتها انماطا استهلاكية جديدة تتصف بالمظهرية والاسراف .

٤- تعثر معدلات التنمية الزراعية :

كان لهجرة العمالة المصرية آثارا ضارة على قطاع الزراعة في مصر خلال السنوات الماضية ادت الى عجز الانتاج الزراعي عن مواكبه الاحتياجات الغذائية للسكان المتزايدين سنويا ولقد ترتب على عجز الانتاج دون الاحتياجات فجوة غذائية متنامية سنة بعد أخرى او قعت مصر في براثن التبعية الغذائية التي تعرض قوتها وقرارها السياسي للخطر . وتتمثل آثار الهجرة الضارة على القطاع الزراعي في العناصر الاتية :-

أ - الزحف العمرانى على الاراضى الزراعية بسبب عودة اهالى الريف من الدول العربية بمدخرات كبيرة استثمرت فى شراء الاراضى الزراعية واقامة وحدات سكنية لابنـاء هؤلاء عليها . ومن ثم تحول المنزل الريفى التقليدى بمساحاته المخصصه لاعاشة الحيوان وتربية الدواجن الى منزل ذو عـده طوابق من الخرسانة المسلحـة يفتقر عصر الجمال وعدم الالتزام بنموذج مناسب كان يمكن أن تروجه وتدعـو اليه اجهزة بناء القرية وتنميتها وهى بصدد بناء وتطوير القرية المصرية ولقد ترتب على فقدان المنزل الريفى بشكله التقليدى للمساحات المخصصة لاعاشة الحيـوان وتربية الدواجن ان فقدت الاسرة مصدرا من مصادر استقلالها الغذائى الذاتـى وباتت تعتمد على الانتاج الغذائى من خارجها ، بل وتناقص الفائض الغذائـى اللازم لمواجهة النمو الحضرى المتزايـد .

ب- كان لضعف فرص الاستثمار امام المصريين العاملين فى الدول العربية وعـدم اهتمام الدولة بتوجيه مدخراتهم لجوئهـم الى المضاربة على الاراضى الزراعيـة مما ادى الى الارتفاع الكبير فى اسعارها بدلا من الاتجاه الى خارج الوادى للاستثمار فى استصلاح الاراضى الصحراوية بغية زيادة الرقعة المنزرعـة .

جـ- بدلا من توجيه مدخرات سكان الريف العاملين بالخارج الى الانشطة الزراعيـة المنتجـه وجهوا مدخراتهم الى انشطة خدمية هامشية مثل شراء السيارات لنقـل طلبة القرى وسكان الريف الذين لايشتغلون بالزراعـة الى مقارهـم وتجـارة البوتيكات ومحلات تأجير الفديـو داخل القرى ذاتهـا .

د - تدهـور انتاجية كثير من الحاصلات الزراعية بسبب نقص الايدى العاملة الزراعيـة وتأخر اداء بعض العمليات الزراعية مثل جنى القطن وشتل الارز وحصاد الذرة فالحصول الذى كان يستغرق جمعـه يومين اصبح يستغرق خمسة أيام لحين جمع المال اللازمين وتسبب التأخـر فى حصاد القمح الى نقصـه وضياع جزء من المحصول . كما تسبب نقص العمالة الزراعية وارتفاع اجورهـا الى عـدم قيـام

بعض مزارعى القطن بالجنية الثانية لارتفاع تكاليفها مما نتج عنه نقص انتاجية الوحدة الارضية (١) .

هـ — لم يصاحب هجرة العمالة الزراعية الى الخارج تغيرا كافيا فى ميكنة الزراعة ، حيث اقتصر شراء العاملين فى الخارج للالات الزراعية على انواع محددة من الالات تتمثل اساسا فى ماكينات الرى ، والجرارات والدراسات . ولقد كان بالامكان حل مشكلة نقص الايدى العاملة الزراعية لو كان هناك توجيه وارشاد لتوجيه مدخرات العاملين بالخارج بواسطة الخبراء المتخصصين الى نوعية الالات الزراعية التى تحتاجها القرية المصرية وكيفية الحصول عليها (٢) .

و — عدم رغبة ذوى الحيازات الصغيرة او الاجراء فى العمل بالزراعة بعد عودتهم من الخارج بسبب دونية النظرة الى العمل الزراعى أو العمل لدى الغير .

رابعا : الاثار الاجتماعية للهجرة :

لقد نتج عن هجرة العمالة المصرية الى الخارج عدد من الاثار الاجتماعية الى جانب الاثار الاقتصادية السابق ذكرها . وعلى الرغم من افتقارنا الى الدراسات التى توثق هذه الاثار الاجتماعية والتى تستند الى المسوح والدراسات التطبيقية فنحن لايسعنا فى هذا العرض الا ان نشير الى هذه الاثار الاجتماعية .

١ — القيم الاجتماعية :

لقد أدت الزيادة السريعة والدرامية فى دخول المهاجرين التى اتصف بسهولة كسبها وسهولة انفاقها وظهور انماط جديدة من الاستهلاك المظهرى الى الاستهانة بقيمة العمل المنتج استنادا الى عدم ملاءمة الاخير للوفاء بطموحات المواطن المصرى لتحقيق احتياجاته الشخصية ، وعدم اقتناعه بأن أى عمل داخل الوطن مهما كانت اهميته قادر على الوفاء باحتياجاته وان ثمة سبيل وحيد لتحقيق ذلك هو العمل

(١) كريمة كريم — مرجع سبق ذكره صـ ١٣ .

(٢) نفس المرجع السابق الصفحات ١٢ — ١٣ .

فى بلد عربى وثم اهدرت القيمة الاجتماعية للعمل المنتج وتدهورت اخلاقياته (١) وشاعت عبارات الحال والفرصة والاعارة والعقد والسفر فى قاموس الحياة اليومية للمصريين .

كما تدهورت قيمة العملة المصرية بسبب لجوء بعض هؤلاء الى تجارة العملة بالاضافة الى قوانين الحكومة التى تدعو الى دفع الضرائب بالدولار واعطاء الاولوية (٢) فى تمليك المساكن وشراء السيارات الشخصية لمن يدفع بالعملات الصعبة .

٢ـ مصاحبات اجتماعية أخرى :

هناك بعض المصاحبات الاجتماعية الاخرى لهجرة العمالة المصرية التى رصدها بعض اصحاب الدراسات الاجتماعية ومنها على سبيل الذكر :ـ

أ ـ تولى كثير من النساء مسئولية ادارة شئون الاسرة كاملة حيث لايعود الاب الا كزائر عارض **وهو مايعرف بظاهرة تأنيث الاسرة المصرية** .

ب ـ تفكك الاسرة المركبة الريفية وانشطارها بسبب رغبة المهاجرين فى بناء سكن مستقل ورغبة الزوجه فى تحرير نفسها من سيطرة الحماة .

جـ ـ انقلاب المرأة الريفية على كثير من الاعمال المنزلية التقليدية بهدف الاكتفاء الذاتى فى نمط انتاجها واستهلاكها مثل اللجوء الى شراء الخبز الجاهز بدلا من اعداده فى المنزل كما كان يجرى سلفا وذلك بسبب تحويلات الازواج وزيادة دخول الاسر التى هاجر اربابها .

---

(١) انظر

S. Ibrahim, The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil, Westview Press, Colorado and Croom Helm, London, 1982.

(٢) نفس المصدر السابق الصفحات ٩١ ـ ٩٢ .

د ـ كان دخول اجهزة الفديو مع العمال الزراعيين الذين هاجروا الى البلاد العربية او انتشاره فى القرية المصرية من خلال محلات تأجير الفديو سببا فى انتشار الافلام الهابطة والخليعة التى تروج لقيم مريضة وتصرف الريفيين عن استثمار الوقت بطريقة نافعة .

لمزيد من التفصيل انظر الدراسة الموسعة والشيقة :ـ
سعد الدين ابراهيم ـ المصدر السابق مباشرة صـ ٩٢ .
وايضا :
عبد الباسط عبد المعطى : بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية " اتحاد جمعيات التنمية الادارية بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة " مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج - القاهرة ٢٩ ـ ٣٠ يناير ١٩٨٤ (المجلد الثانى) .

خامسا : العدد المتوقع عودته خلال السنوات القادمة

فى اعقاب حقبة البترول وتراكم فوائض النفط العربية ، شرعت كثير من الجارات العربية النفطية فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها . وخلال السنوات العشر الماضية ١٩٧٥ — ١٩٨٥ زاد الطلب على العمل المصرى بشكل عام والمهن الحرفية والعلمية النادرة بشكل خاص — ولقد استمر الاتجاه المتزايد لتواجد العمالة المصرية فى دول الخليج النفطية لعدد من السنوات حيث كانت هى المصدر الرئيسى للعمل المطلوب بمستوياته المختلفة فى هذه الدول غير أنه فى السنوات الاخيرة بدأ تواجد العمالة الاجنبية فى اقطار الخليج العربى يزيد بشكل يثير القلق على عروبة هذه المناطق . وكان من الطبيعى أن يتعرض العمال المصريين بدرجة او أخرى لمنافسة العمالة غير المصرية وبخاصة القادمة من جنوب شرقى آسيا مما اثر على اتجاهات الطلب على العمالة المصرية وذلك بسبب الاعتبارات التى شجعت مستوردى العمالة الاجنبية فى هذه الاقطار على استخدامها الواسع دون التبصر بآثار العمالة الاسيوية على السمات الاجتماعية والاقتصادية الحضارية والسياسية فى هذه البلاد . وبالاضافة الى هذا فقد نفذت الدول النفطية المستوردة للعمالة معظم خططها التنموية بمقتضى الطاقة الاستيعابية الاقتصادية لهذه الاقطار التى تحكم حجم خططها فضلا عن تراجع عوائد النفط لهذه البلاد بسبب تطوير الدول المستوردة للنفط فى الغرب الصناعى لكثير من مصادر الطاقة غير التقليدية واكتشاف امدادات بترولية جديدة فى مناطق جديدة وبرغم ميل كثير من الدول العربية النفطية لتشغيل العمالة المصرية دون غيرها من الجنسيات العربية الاخرى بسبب القبول السياسى الذين يحظون به لعدم انغماسهم فى الامور السياسية اثناء تواجدهم فى هذه البلاد وايضا القرب الجغرافى لسوق العمل المصرى واقتراب تقاليدهم الاجتماعية من انماط الثقافة السائدة فى هذه البلاد الا ان كثيرا من عمال الزراعة قد ضعف ميلهم الى الهجرة بسبب تدنى مستويات الاجور التى يحصلون عليها فى الدول النفطية مصحوبة بظروف العمل السيئة التى تقترب بدرجة ما من سخرة العمل وايضا تطور

أساليب البناء المصريه فى هذه البلاد على ايدى الاوربيين والاسيويين بشكل اضعف مركز عمال البناء المصريين التقليديين . كما أن بعض البلاد العربية قد اصدرت قرارات سياسية دفعت بالمصريين للعودة بطريقه جماعيه كما حدث مع الحكومة العراقية التى خفضت النسبة المرخص بها لتحويل مدخرات العاملين بالقطاع الحر فعاد فى الفترة من ٣١ مايو — ٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ حوالى ١٧٠٢٨٠ عاملا وكذلك قرار الحكومة الليبية فى عام ١٩٨٤ بانهاء خدمات جميع العاملين غير الليبيين من بعض الفئات والمهن (١) .

وهنا يجدر الاشارة الى المتغيرات التى تكتنف اى محاولة لتقدير حجم الطلب على العمالة المصرية فى المستقبل واتجاهاتها :—

(١) حجم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول النفطية فى ضوء الطاقة الاستيعابية لاقتصاديات هذه الدول التى تتباين من بلد لاخر بحكم موقعه من سوق النفط العالمى وظروفه الخاصة ومن ثم احتياجات العمالة من التخصصات المختلفة .

(٢) السياسات الخاصة بتشغيل العمالة الاجنبية الوافده فى البلدان النفطية فى ضوء الاثار الاجتماعية والسياسية الناجمة عن استيرادها .

(٣) درجة اعداد وتدريب طوائف العمالة المصرية المختلفة للوفاء باحتياجات التنمية فى هذه البلاد والصمود امام منافسة العمالة الاسيوية وانتشارها .

(٤) سياسات تصدير العمل المستقبلية فى مصر فى ضوء التجربة الخاصة بهجرة العمالة المصرية فى الفترة الماضية واثارها الاقتصادية والاجتماعية وايضا احتياجات التنمية الراهنة فى مصر .

ولقد اثر تباين التقديرات الخاصة بحجم العمالة المصرية فى الدول العربية بتخصصاتها المختلفة على امكانية التنبؤ بالعدد المتوقع عودته خلال السنوات القادمة وبقدر

---

(١) مجلة العمل المصرية العدد ٢٨٣ الصادر فى ديسمبر ١٩٨٦ .

ماكان التنبؤ بحجم الهجرة حالا قاصرا بعيد عن الثقة فأن التنبؤ بحجم العودة يكتنفه نفس القدر من التحفظات فلاهى تستند الى تقديرات احصائية يعتد بها ولا مسوح اكثر صلابة وللتدليل على ذلك نسوق هنا بعض هذه التقديرات .

فهناك تقارير من الملحقين العماليين فى البلاد العربية النفطية عن مستقبل العمالة المصرية بأسواق العمل العربية تشير الى نسب النقص المحتملة فى الطلب على قوة العمل المصرية بأسواق العمالة الرئيسية فى المملكة العربية السعودية والامارات والكويت والعراق والاردن وكلها تنضم اتجاهات متماثلة بأن اسواق العمل فى هذه الدول لن تتأثر كثيرا بسبب الحاجة الى الايدى العاملة المصرية خاصة والعربية عامة وان اختلفت تخصصاتها طبقا للاحتياجات التنموية للدولة وأن نسب تخفيض العمالة الاجنبية تتراوح مابين ١٠ — ٢٠٪ على الاكثر وهناك اشارة الى أن انخفاض حجم العمالة يتراوح بين ٨٠ الف و ٤٠ الف مشتغل فى السنة وبمتوسط قدرة ٦٠ الف مشتغل فى السنة وهذه التقديرات يتوقع أن ينخفض أثرها بفضل تحسن اسعار البترول الخام فى الاسواق العالمية انظر الجدول رقم ٤ .

(جدول رقم ٤)

توقعات الانخفاض فى الطلب على العمالة المصرية سنويا اعتبارا من عام ١٩٨٥

مجموعة الدول	عدد العمال المصريين	تقديرات الحد الاقصى		تقديرات الحد الادنى	
		نسبة التخفيض	قيمة التخفيض	نسبة التخفيض	قيمة التخفيض
الدول النفطية عدا العراق وليبيا	٦٣٦٫٠٨٦	١٠٪	٦٣٦٠٨	٥٪	٣١٨٠٤
الدول غير النفطية	٣١٣٫٥٤٠	٥٪	١٥٦٢٧	٢٫٥٪	٧٨١٣
العراق	٦٢٥٫٠٠٠	—	—	—	—
الاجمالى	١٥٧٣٦٢٦	—	٧٩٢٣٥	—	٣٩٦١٧

المصدر : المجلس القومى للخدمات (شعبة القوى العاملة) عودة العمالة المصرية فى الخارج القاهرة ١٩٨٦ .

وهناك تقارير صادرة عن مكاتب وزارة القوى العاملة ومكاتب الترخيص بالسفر التابعة لها تشير الى أن عدد المسافرين للعمل خلال ١٩٨٥ قد بلغ حوالى ٣٠٫٠٠٠ مسافر وباعتبار أن متوسط الفترة التى يقضيها المهاجر فى الخارج هى خمس سنوات فمن المتوقع اذن عودة ١٥٠٫٠٠٠ مسافر خلال السنوات الخمس القادمة موزعة حسب نسبة الاقسام الرئيسية للمهن العاملة بالدول العربية كما هو موضح بالجدول التالى :—

(جدول رقم ٥) العدد المتوقع عودته خلال السنوات الخمس القادمة من مختلف المهن

المجموعة المهنية	النسبة	العدد المتوقع
عمال الانتاج ومن اليهم	٤٢٫٦	٦٣٫٩٠٠
القائمين بالعمليات الكتابية ومن اليهم	٧٫٧	١١٫٥٥٠
القائمين بالخدمات ومن اليهم	١٧٫٤	٢٦٫١٠٠
اصحاب المهن الفنية والعلمية	١٦٫٩	٢٥٫٣٥٠
العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان وصيد البر والبحر	٩٫٣	١٣٫٩٥٠
الافراد الذين لايمكن تصنيفهم حسب المهنة	٥٫٣	٧٫٩٥٠
اخرى	٠٫٨	١٫٢٠٠
المجموع	١٠٠٫—	١٥٠٫٠٠٠

المصدر : فاطمة احمد ابراهيم — العمالة العائدة من الخارج واثرها على سوق العمل الداخلى — وزارة القوى العاملة والتدريب (الادارة العامة للاستخدام) فبراير ١٩٨٧ .

ولقد تعرض بعض الاقتصاديين العربيين لآثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية غير أن قاعدة البيانات الفقيرة في هذه البلدان لم تمكنهم من اعداد دراسة جادة للعلاقة بين تطور حجم التشغيل وسماته من جانب والتطورات الاقتصادية المترتبة على التغيرات في سوق البترول العالمية على الجانب الاخر . ومن ثم يصعب التنبؤ بحجم التشغيل الكلي في البلاد العربية المستوردة للعمالة واتجاهات الطلب عليها في السنوات القادمة . وتؤكد دراسة قام بها نادر فرجاني أن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تشهد ((ثباتا نسبيا لحجم قوة العمل الوافدة عن مستوى او اسط الثمانينات او تقلص طفيف فيه ولكن نتوقع أن يستمر نصيب العرب من قوة العمل الوافدة في الانخفاض)) (١) ليس بسبب انخفاض مستوى التشغيل الكلي او نقص استيراد العمالة ولكن بسبب تفضيل العمالة الاسيوية المؤهلة في بلدان الخليج النفطية . ويشير نفس الباحث في دراسته الى أنه لا توجد علاقة قوية بين التغير في العائدات النفطية والتغير في حجم العمالة الوافدة وهو المحدد الرئيسي لحجم العمالة الكلية بل أنه يبدو وجود علاقة طردية وثيقة بين الانفاق العام وحجم العمالة الوافدة حيث ان الانفاق العام على حجم العمالة عن طريق عدة اليات مجتمعية واقتصادية واجتماعية معقدة تقلل من وتبطئ آثار تغيرات الانفاق العام . (٢)

---

(١) نادر فرجاني : آثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العربية النفطية — بحث مقدم إلى ندوة " اثر عوائد النفط على التنمية الاقتصادية التي نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع معهد التخطيط القومي القاهرة ١١ — ١٣ يناير ١٩٨٧ ص ٢٥

(٢) المرجع السابق الصفحات ١٩ — ٢٣ .

سادسا : مشاكل العمالة العائدة من الخارج

تثير عودة العمالة المصرية التى هاجرت الى البلدان العربية النفطية على امتداد السنوات الماضية عددا من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى ضوء ضخامة اعدادها رغم كل قصور المعلومات عن حجمها وتخصصاتها واوضاعها وفيما يلى استعراض لهذه المشاكل التى تثيرها العمالة العائدة :—

١ — انخفاض مستويات الاجور فى الوطن عن مثيلتها فى الدول التى كانوا يعملون بها وتمرسهم على انماط استهلاكية لابد وان تزيد من حجم الاستهلاك الغذائى والسلعى ما لم يتم ترشيدها طبقا للظروف المصرية .

٢ — مشكلة توظيف ودائع العائدين ومدخراتهم وتوجيهها فى قنوات الاستثمار المثلى بما يخدم العائدين ويخدم مستقبل التنمية . حتى لا ينخدعون وراء شركات الاستثمار الوهمية والمضاربة بالاموال .

٣ — عدم وجود المسكن الملائم او المتاح للعائدين سوف يزيد من ضغطهم على الاراضى الزراعية المحدودة داخل الوادى لبناء مساكن عليها او الضغط على المدن والمراكز الحضرية داخل الوادى مما يترتب عليه تكدس وازدحام المناطق الحضرية المتخمة اصلا .

٤ — عدم وجود فرص عمل لاولئك الذين سافروا عقب تخرجهم مباشرة ولم يتم تدبير فرص عمل لهم . فضلا عن أن اكثريتهم قد عملوا فى وظائف مغايرة لمؤهلاتهم الاصلية واصبحوا يفتقرون الى المهارات المتصلة بهذه المؤهلات الاساسية .

٥ — كيفية توظيف العمال المهرة والحرفيين وتنظيمهم بما يسد الفجوة فى التخصصات التى عانت من العجز ويفى بمتطلبات القوى العاملة المدربة فى القطاعات المختلفة .

٦ — المناخ النفسى للكوادر العلمية والجامعية العالية التى تتوقع هذه الكوادر ان تتنفسه فى الوطن فيزيد من احباطاتها ويقلل من امكانيات العطاء لها والاستفادة من خبرتها .

سابعا : حلول مقترحة لحل مسئلة العمالة العائدة من الخارج

ان مشاكل العمالة العائدة لابد وان تلقى عناية خاصة من كافة المؤسسات والاجهزة المعنية فى البلاد حتى يمكن اعادة توظيف وتنظيم استغلال هذه التخصصات العائدة لصالح التنمية ومتطلباتها من القوى العاملة الماهرة والمدربة التى نجد احتياجاتنا منها وسط العائدين الذين يتوفر لهم قدر جيد من الخبرات والمعارف المهنية الحديثة اكتسبوها أثناء تواجدهم فى الخارج .

وفيما يلى اهم هذه الحلول المقترحة :—

١ — ضرورة خلق القنوات الاستثمارية المناسبة ذات العائد الاستثمارى المشجع لجذب مدخرات العاملين العائدين وذلك فى مجالات استثمارية منتجة من أجل ايجاد مزيد من الوظائف وفرص العمل للسكان المتزايدين وايضا للعاملين العائدين انفسهم الذين فقدوا وظائفهم اثناء تواجدهم خارج الوطن . وهذا الاقتراح له ضرورته فى ضوء ماقامت به البنوك الاجنبية التى انشئت فى السنوات الاخيرة من تحويل المدخرات والودائع المصرية بدلا من جلبها من مراكزها الخارجية وايضا شركات توظيف الاموال والاستثمار الوهمية التى تغامر بأموال المستثمرين وتضارب فى تجارة العملة .

٢ — يعانى كثير من العائدين من محدودية المساكن الملائمة بالاسعار المناسبة ومن ثم يمكن أن تتوجه مدخرات العاملين العائدين ومساهمتهم نحو حل مشكلة الاسكان فى المراكز الحضرية المكدسة وتوجيههم الى المدن الجديدة مع خلق الانشطة الاقتصادية والتجارية التى تمكن لهم فرص العمل والمعيشة المناسبة والجذابة .

٣ — نظرا لما لوحظ من زحف السكان الريفيين العاملين بالزراعة والعائدين مرة

أخرى على الاراضى الزراعية بهدف انشاء مساكن لهم وحتى نقضى على تأكل الاراضى الزراعية وهى اندر ما وهبته الطبيعة للاجيال . فانه من المناسب توجيه هؤلاء المزارعين الى مناطق الاستصلاح المناسبة وليكن فى سيناء وجنوب الوادى مثلا مع منح المزيد من القروض بتسهيلات معقولة مع ايجاد تسهيلات المعيشة المناسبة من خدمات تعليمية وصحية وسكنية وترفيهيه مناسبة ولتكن البداية مع المتزوجين الجدد والشباب حديثى السن (انظر الجدول رقم ٦) .

٦ - توعية وارشاد المزارعين وذلك من جانب الهيئات الزراعية المسئولة بنوعية الالات المطلوبة فى العمليات الزراعية واكثرها ملاءمة لظروف الزراعة المصرية وتسهيل الحصول عليها ، حيث ان مدخرات العاملين بالخارج يمكن ان تساهم فى تخفيف مشكلة نقص العمل الزراعى اذا ما احسن استغلالها فى هذا الاتجاه .

جـــدول رقـــم (٦)

اجمالى المساحات المقترح ادراجها فى برامج الاستصلاح

خلال الفترة (١٩٧٦ — ٢٠٠٠)

المساحة بالالف فدان

المنطقة	اجمالى عام
سهل بورسعيد	٩٠
سهل الحسنيه وشرق بحر البقر	١٦٧
شمال الصالحيه	٧٠
جنوب الصالحية	١٢٠
غرب قناة السويس	٤٠
شرق قناة السويس	٣٠
سهل الطينة	١٣٥
شرق القناة	٤٥
فارسكور	٥
غرب ترعة البرن وشمال المنزلة	٤٧
المطرية	٢٢
توسع منطقة سيناء	٣٢٥
غرب النوبارية	٢٠٨
الانطلاق	٧
الحاجر وامتدادها	١٩
برسيق	٢٠
الخاشعة	٨
تجفيف البرلس	٧٩
الزاوية	٣
مناطق متفرقه بالمحافظات	٥٠
كوم امبو	٧٧
جنوب الوادى	٥٧٥
اجمالى عام	٢١٤٢

المصدر: سعد الدين الحنفى ، تطور قطاع الزراعة فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ ، الحلقة المشتركة حول التخطيط طويل الاجل والتكامل الاقليمى ، مع التركيز على المنطقة العربية ، ١٤ — ٢٢ يناير ١٩٧٦ ، معهد التخطيط القومى القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص١٩ .

استخلاصات ونتائج

هذه الدراسة لا تعرض الا لبعض قضايا التنمية الراهنه فى مصر وثمة قضايا كثيره تستحق ان تضمها هذه الدراسة لكننا نعتقد بأن قضايا ثلاث هى التى ستتقدم الى مقدمة قضايا التنمية التى يواجهها المجتمع المصرى فى التسعينات . وهذه القضايا الثلاث هى :-

١ - قضية الغذاء وتوفيره فى مجتمع تنخفض فيه باستمرار نسبة الاكتفاء الذاتى من اهم السلع الغذائية .

٢ - صيانة البيئة من تدخلات الانسان المصرى المبالغ فيها والتى نتج وينتج عنها خسائر اقتصادية هائله .

٣ - هجرة الموارد البشرية المصرية الى الدول العربية المجاورة بكل ما ينتج عنها من مصاحبات اقتصادية واجتماعية ضاره .

فى الفصل الاول من الدراسة عرضت الدراسة لقضية الغذاء وأوضح التحليل ان نمو السكان والطلب على الغذاء كان اسرع من النمو فى انتاج الغذاء مما يترتب عليه تدنى نسب الاكتفاء الذاتى من الغذاء سنة بعد اخرى . وتتدخل الدولة لدعم اسعار الغذاء من اجل الفئات محدودة الدخل التى تتضرر من ارتفاع اسعار السلع الغذائية لكن التسرب الحادث فى منافع الدعم يزيد من اعباء الموازنة العامه .

وفى الفصل الثانى عرضت الدراسة لقضية تلوث البيئة الزراعية ونهر النيل وهواء المدن والبحار والزحف الوحشى على المراكز الحضرية الكبرى واوضح التحليل ان التنمية ليست عدوا للبيئة وان التنمية المتوازنه والغير مشوهه لا بد وأن تضمن سلامة البيئة .

وفى الفصل الثالث عرضت الدراسة لهجرة الموارد البشرية الى الخارج بصفة دائمه ترتب عليها نزح عشرات الالوف من اصحاب الكفايات العلمية فى مختلف التخصصات . كما ترتب على هجرة الموارد البشرية الى الدول العربية المجاورة بصفة موقته مجموعة من الاثار الضارة على الهيكل المهنى لقوة العمل وتوزيع الدخل وانماط الاستهلاك ومعدل التضخم

ومصاحبات اجتماعية اخرى .

وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج الهامه وهى تبحث عن الامكانات لحل المشاكل المرتبطه بقضايا الغذاء والبيئة وهجرة الموارد البشرية فعلى صعيد مشكلة الغذاء استخلصت الدراسة ضرورة التنسيق الفعال بين كافة المؤسسات المسئوله عن السياسة الغذائية فى مصر على المستويين القومى والاقليمى ، ضرورة توفير قاعدة ادق واكمل واحدث من البيانات عن اوضاع استهلاك الغذاء والتغذية بين فئات السكان والدخل لتصميم اكفأ التدخلات التى يمكن تتوجه لصالح الفئات المتضرره وضرورة التكامل بين اجزاء السياسة الغذائية المختلفه (الاستهلاك والانتاج والتوزيع) وبين السياسة الغذائية والخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وضرورة التنفيذ الفعال للسياسة الغذائية مع استخدام انسب الادوات لذلك .

وعلى صعيد صيانة البيئة فلا بد من خطة قومية لصيانتها تضم تطوير وتقوية تشريعات ولوائح البيئة ، الاهتمام بالجوانب البيئيه فى تحليل المشروعات مع تجنب المشروعات شديدة الاضرار بالبيئة ومكافحة التلوث ، تجنب انماط التكنولوجيا الغربية المستوردة للملوثات ، وتبنى سياسات رشيده وفعاله لمعالجة الاثار البيئيه التى نجمت عن تدخلات الانسان الضاره فى البيئة المحيطة وتحقيق التكامل والتعاون بين الاجهزة والمؤسسات القائمة على حماية البيئة ومنحها الصلاحيات والسلطات التى تضمن فعاليتها .

وعلى صعيد هجرة العمالة المصرية فان الدراسة تؤكد على توفير البيانات الاكثر حداثة وشمولا لاوضاع وحجم العمالة المصرية الموجوده بالبلاد العربية وكذلك مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة ، وذلك لوضع انسب السياسات المستقبليه الخاصة بتصدير العمالة المصرية فى ضوء احتياجات التنمية الراهنة . كما ان عودة العمالة المصرية التى هاجرت الى البلاد العربية النفطية قد ارتبطت بعدد من المشاكل منها خلق فرص العمل المناسبة للعائدين وتوظيف مدخراتهم وايجاد السكن الملائم ومن ثم ترى الدراسة ضرورة خلق القنوات الاستثمارية ذات العائد الاستثمارى المشجع وحل مشكلة الاسكان فى المراكز الحضرية المكدسة وتوجيههم الى المدن الجديدة وتوجيه المزارعين العائدين الى مناطق الاستصلاح المناسبة .

وترى الدراسة أن أزمة التنمية الراهنة فى مصر تكمن فى الاسلوب الانتقائى أو الجزئى فى معالجة المشاكل التنموية القائمة . والحل الحقيقى والفعال لمشاكل التنمية يتطلب هجوما واسعا استكمالا على جبهة من المشاكل مجتمعة وليس بطريقة انتقائية يمكن أن يترتب عليها تنمية مشوهة شديدة الاضرار باستقلال مصر الاقتصادى والسياسى . ومن ثم فان المنهج المتكامل والموحد للتنمية الشاملة هو المنهج السليم لحل المشاكل باسلوب أكثر شمولية للوصول الى أهداف التنمية والتعجيل بايقاعها المطلوب دون احداث ضياعات اقتصادية تهدر الموارد التمويلية الشحيحة للدولة . شريطة أن يتم ذلك باسلوب منهجى علمى سليم يأخذ فى الاعتبار النسق التسلسلى للاهداف والادوات على كل من المستويين القومى والاقليمى والوحدة الاقتصادية الصغرى (المشروع) فى الامدين الطويل والقصير . وينبغى أن نأخذ فى الحسبان العمل على توفير متطلبات هذا المنهج من الكوادر التخطيطية اللازمة وقاعدة البيانات الشاملة لوضع هذا المنهج موضع التنفيذ الفعال .

ثبت بالمراجع المستخدمة

أولا : المراجع العربية

١ - كتب

ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل - انتقال العمالة العربية : المشاكل الاثار والسياسات - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٣.

اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - التقرير الوطني عن البيئة في مصر - القاهرة ديسمبر ١٩٨٥.

بنت هانسن ، سمير رضوان - العمل والعدل الاجتماعي في اقتصاد متغير : مصر في الثمانينات - القاهرة - دار المستقبل العربي - ١٩٨٣.

جامعة الزقازيق - كلية الزراعة (قسم الاقتصاد الزراعي) - دراسة تحليلية لكفاءة الادارة المزرعية وحجم الانتاج الزراعي - الزقازيق - ١٩٨٠

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - بحث ميزانية الاسرة بجمهورية مصر العربية ١٩٨٢/٨١ : النتائج الاولية " الدورات الاربع " - القاهرة - نوفمبر ١٩٨٣.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ - النتائج الاولية : - القاهرة - ابريل ١٩٨٧.

المجلس القومي للخدمات (شعبة القوى العاملة) - عودة العمالة المصرية في الخارج - القاهرة ١٩٨٦.

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢ - ١٩٨٠) القاهرة - ١٩٨٥.

منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة - التقرير العالمي عن الاغذية روما - ١٩٨٦.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية - المجلد رقم ٦ - الخرطوم - ديسمبر ١٩٨٦.

نادر فرجانى : الهجرة الى النفط - بيروت - مركز دراسات الوحدة العربية ، ديسمبر ١٩٨٣ .

٢ - مذكرات خارجية

محمد سمير مصطفى - استهلاك الغذاء فى مصر : ابعاده - اسبابه - نتائجه - القاهرة : معهد التخطيط القومى ، يوليو ١٩٨١ (مذكرة خارجية رقم ١٢٩٩) .

هدى محمد صالح - الفاقد من القمح أثناء مرحلة الاستهلاك - القاهرة : معهد التخطيط القومى - مايو ١٩٨٥ ، مذكرة خارجية رقم ١٤٠٨ .

٣ - أوراق عمل بحثية

السيد محمد الكيلانى - تصنيف وترتيب المدن المصرية ذات حجم سكانى ١٠٠٠٠ نسمة فأكثر - القاهرة - معهد التخطيط القومى ، اغسطس ١٩٨٣ (أوراق عمل بحثية رقم ١٧) .

٤ - دوريات

عالم الفكر - الكويت - وزارة الاعلام ٢٩٨٧ - الكويت - وزارة الاعلام - عالم الفكر ، مج ١٨ ، ١٩٨٧ .

مجلة العمل المصرية ، ع ٢٨٣ ، ديسمبر ١٩٨٦ .

وزارة الزراعة : الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى - نشرة الاقتصاد الزراعى - القاهرة سنوات مختلفة .

٥ - أبحاث

احمد امام خليل - العمالة العائدة من الخارج وأثرها على سوق العمل الداخلى - القاهرة - وزارة القوى العاملة (الادارة العامة للاحصاء) - ديسمبر ١٩٨٦ - بحث غير منشور .

جلال امين واليزابث تايلور عونى - هجرة العمالة المصرية (دراسة نقدية للبحوث والدراسات الخاصة بهجرة العمالة المصرية الى الخارج)، تقرير بحثى رقم ١٠٨أ مركز البحوث للتنمية الدولية بكندا - يناير ١٩٨٦ .

حسنى على خضر - اقتصاديات الامن الغذائى فى مصر - بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين - القاهرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع، ٥-٧ نوفمبر ١٩٨٧.

سعد الدين الحنفى - تصور قطاع الزراعة فى مصر حتى عام ٢٠٠٠ - الحلقة المشتركة حول التخطيط طويل الاجل والتكامل الاقليمى مع التركيز على المنطقة العربية ١٤ - ٢١ يناير ١٩٧٦ - منظمة الوحدة الاقتصادية العربية ومعهد التخطيط القومى - القاهرة ١٩٧٦ .

عبد الباسط عبد المعطى - بعض المصاحبات الاجتماعية لهجرة الريفيين للدول العربية النفطية "اتحاد جمعيات التنمية الادارية بالاشتراك مع الجهاز المركزى للتنظيم والادارة"، بحث مقدم الى مؤتمر تنظيم هجرة العمالة المصرية للخارج - القاهرة ٢٩ - ٣٠ يناير ١٩٨٤ (المجلد الثانى).

فاطمة احمد ابراهيم - العمالة العائدة من الخارج وأثرها على سوق العمل الداخلى - القاهرة - وزارة القوى العاملة والتدريب (الادارة العامة للاستخدام) فبراير ١٩٨٧ (بحث غير منشور).

فوزى حليم، محمد صبحى الاتربى - السياسات السعرية واستهلاك الغذاء فى ج.م.ع، بحث مقدم الى الندوة القومية للسياسات السعرية والتسويقية الزراعية ونظمتها وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى بالاشتراك مع الظو - القاهرة : ١١ - ١٦ أبريل ١٩٨٧.

كريمة كريم - "الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة على الريف المصرى"، فى ندوة الفلاحون والتغير الاجتماعى فى العالم العربى - القاهرة - مركز بحوث الشرق الاوسط بجامعة عين شمس (٦ - ٨ مايو ١٩٨٦) .

محمود عبد الفضيل - آثار هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية فى الاقتصاد المصرى ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة : ١٩٨٠ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .

محمد سمير مصطفى - مساعدات الغذاء الامريكية وأثرها على الزراعة المصرية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين - القاهرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع - نوفمبر ١٩٨٧ .

محمد سمير مصطفى - موقع الغذاء والتغذية من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية : جزء من البحث الفريقى " نحوسياسة غذائية لمصر " القاهرة - معهد التغذيه ١٩٨٦ (تحت النشر) .

محمد سمير مصطفى - نحو منهج تكاملى لترشيد برنامج دعم الغذاء فى مصر - بحث مقدم الى مؤتمر الاقتصاد والتنمية فى البلاد العربية - جامعة المنصورة ٢٥ - ٤ فبراير ١٩٨٨ .

محمد عمرو حسين - الاحتياجات الغذائية للمصريين - ورقة عمل ضمن بحث " نحو وضع سياسة غذائية لمصر " - القاهرة - معهد التغذية ١٩٨٦ (تحت النشر) .

مصطفى محمد عز العرب - أهمية وآثار التعاون الاقليمى العربى فى مواجهة مشكلة الامن الغذائى ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، ٥ - ٧ نوفمبر ١٩٨٧ .

نادر فرجانى - آثار التغيرات فى سوق النفط على التشغيل فى البلدان العربية النفطية - بحث مقدم الى ندوة " اثر عوائد النفط على التنمية الاقتصادية التى نظمتها رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاشتراك مع معهد التخطيط القومى - القاهرة - ١١ - ١٣ يناير ١٩٨٧ .

ثانيا المراجع الاجنبية

1. Alderman, Harold, & Braun, Joachim, "The Effects of the Egyptian Food Ration and Subsidy System on Income Distribution and Consumption"; (Washington D.C.: IFPRI, Research Reportm No. 45, July 1984).
2. Birks,J.S., El-Din, Serag, Sinclair & Sockmat, "Who is Migrating Where? An Overview of International Labour Migration in the Arab World"; in Richards, A., & Martin, P. (eds.), in Migration, Mechanization and Agricultural Labour Markets in Egypt, (Colorado & American University in Cairo: Westview Press, 1983).
3. Brown, Lester & Finsterbusch, G., "Man and His Environment", (New York: Harper and Row, 1972).
4. E., Herman Daly & Umana, Alvaro, "Energy, Economics and the Environment", (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1983).
5. Economic Development Institute, "Food Policy Seminar", EDI Policy Seminar Report No. 2, (Washington D.C.:EDI of the World Bank, June 1986).
6. El-Gammal, Amin, "Legislation Aspects of Pesticide Regulations in Egypt", in the Journal of Environmental Science and Health, (New York: Marcel Dekker Inc., 1980).
7. Gardner, George R. & Parker, John B., "Agricultural Statistics of Egypt, 1970-1984", (Washington D.C.: U.S. Dept. of Agriculture, Statistical Bulletin No.732, 1985).

8. Gittinger, J. Price, Leslie,J. & Hoisington, Caroline, (eds.), "Food Policy: Integrating Supply, Distribution and Consumption", (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1987).

9. Ibrahim, Saad El-Din, "The New Arab Social Order: A Study of the Social Impact of Oil", (London: Westview Press, 1982).

10. Moinet, Marie Laure, "L'Urbanisation Sauvage Du Tiermonde", Science Et Vie, Jan. 1985.

11. Simon, Julian, "The Ultimate Resource", (Princeton N. J.: Princeton University Press, 1981).

12. The World Bank. "Poverty and Hunger: Issues and Options for Food Security in Developing Countries", (Washington D. C.: The World Bank Publications, 1986).

قائمة بالقراءات المقترحة

ابراهيم سعد الدين

دعم الاغنياء ودعم الفقراء / ابراهيم سعد الدين وآخرون - القاهره ، كتاب الاهالي ، ١٩٨٥ .

ابراهيم العيسوي

انفجار سكان أم أزمه تنميه ؟ - القاهره . دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥

جلال أحمد أمين

محنه الاقتصاد والثقافه في مصر . القاهره / المركز العربي للبحث والنشر،١٩٨٢

جلال أحمد أمين

هجره العماله المصريه / جلال أمين ، اليزابيث تايلور عوني - تقرير بحثي رقم ١٠٨ أ - مركز البحوث للتنميه الدوليه بكندا .

جمال حمدان

شخصيه مصر - القاهره : عالم الكتب ، ١٩٨٠

رمزي زكي

بحوث في ديون مصر الخارجيه - القاهره : مكتبه مدبولي ، ١٩٨٥.

رمزي زكي

دراسات في أزمه مصر الاقتصاديه - القاهره : مكتبه مدبولي ، ١٩٨٣

رمزي زكي

مشكله التضخم في مصر : اسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحه الغلاء - القاهره : الهيئه المصريه العامه للكتاب ، ١٩٨٠

زكي شافعي

نحو اقتصاد مصري يعتمد علي الذات / زكي شافعي ، رمزي زكي - القاهره : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٤.

عادل حسين

الاقتصاد المصري من الاستقلال الي التبعيه ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ ـ بيروت : دار الكليه : دار الوحـــده ،

مابرو ، روبرت

الاقتصاد المصري ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ . ـ القاهره : الهيئه المصريه العامـــــه للكتاب ، ١٩٧٦.

مابرو ، روبـــــرت

التصنيع في مصر : ١٩٣٩ ـ ١٩٧٣ : السياسه والأداء / روبرت مابـــــرو سمير رضوان ـ القاهره : الهيئه المصريه العامه للكتاب ، ١٩٨٠ .

محمود عبد الفضيـــل

التحولات الاقتصاديه والاجتماعيه في الريف المصري : ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ ـ القاهره : الهيئه المصريه العامه للكتاب ، ١٩٧٨ .

محمود عبد الفضيـــل

تأملات في المسأله الاقتصاديه المصريه ـ القاهره: دار المستقبل العربي،١٩٨٣

المركز القومي للبحوث الاجتماعيه والجنائيه

المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري ١٩٥٢ ـ ١٩٨٠ ـ القاهره : المركز ، ١٩٨٥ .

المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين (الثاني : ١٩٧٧ : القاهره)

استراتيجيه التنميه في مصر / تحرير اسماعيل صبري عبد الله وآخـــــرون القاهره : الهيئه المصريه العامه للكتاب ، ١٩٧٧.

المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين (الثالث : ١٩٧٨ : القاهره)

الاقتصاد المصري في ربع قرن ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧/ تحرير اسماعيل صبـــــري عبد الله وآخرون القاهره : الهيئه المصريه العامه للكتاب ، ١٩٧٨.

هانسن ، بنت

العمل والعدل الاجتماعي : دراسه في سوق العمل / بنت هانسن ، سمير رضوان القاهره : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٧.

مطبعة معهد التخطيط القومى